القسم الثالث

أوراق سياسية

(٦٧)

جمال حمدان..
مؤرخا لشخصية مصر

رحل جمال حمدان عن عالمنا فى ظروف مأساوية من شأنها أن تثير أبلغ آيات الحزن والآسى لدى قرائه فى مصر والعالم العربى. رحل المفكر المبدع الذى لا يقل تأثيره فى ميدان العلوم الاجتماعية عن تأثير مؤرخ فرنسا الكبير «بروديل» مؤسس «مدرسة الحوليات» والذى أحدث أكبر ثورة فى علم التاريخ. تماما مثلما أحدث جمال حمدان أكبر ثورة فى علم الجغرافيا. لأنه حولها إلى علم اجتماعى موسوعى شامل. واستطاع بذلك أن يعالج كل أمور مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية، معتمدا أسلوب أدبى فريد، يجعل صاحبه من كبار اصحاب الأساليب الرفيعة فى الأدب العربى المعاصر.

ألف جمال حمدان عديدا من الكتب، ولكن مما لا شك فيه أن كتاب «شخصية مصر» هو واسطة العقد بين كتبه جميعا. وقد سبق أن دعتنى مجلة «عالم الكتب» لكتابة عرض نقدى للمجلد الثالث من الكتاب،

* الأهرام: ١٩/ ٤/ ١٩٩٣.

وكان ذلك مناسبة لى لكى انظر نظرة شاملة إلى هذا العمل الموسوعى الفريد فى كلياته، نظرية ونتائج. كانت تربطنى بجمال حمدان صداقة عميقة، ولكنها أبدا لم تحرمنا من متعة الاختلاف الفكرى أحيانا، وكان يتقبل النقد بصدر رحب، ويجيد الحوار الفكرى المسئول.

الجغرافيا علم العلوم؟

فى دراستى لكتاب «شخصية مصر» تساءلت منذ البداية: كيف يمكن أن يكون كتاب «شخصية مصر» كتابا فى الجغرافيا ألفه أستاذ للجغرافيا؟

الجغرافيا بالنسبة لكثيرين قبل ظهور الكتاب كان علما وصفيا بعيدا عن مناقشة أمور المجتمع من سياسة واقتصاد واجتماع بل ونواح استراتيجية. ولكن ظهور جمال حمدان أدى إلى ثورة فى الكتابة الجغرافية. فلأول مرة تصبح الجغرافيا علما جماهيريا. استطاع جمال حمدان بعبقريته الفذة أن يجعل الحقائق الجغرافية عن مصر تتسرب إلى عشرات الألوف من القراء الذين أقبلوا على قراءة الكتاب. كيف؟ لقد تم ذلك من خلال تبنى جمال حمدان لمفهوم واسع وعريض لعلم الجغرافيا.

فى السطور الأول للجزء الأول (ص١١) وتحت عنوان «مقدمة فى الشخصية الأقليمية، يقدم المؤلف تعريفا للجغرافيا بأنها «التباين الأرضى» أى التعرف على مختلف المستويات، ثم ما يلبث أن يضيف..

ومن الطبيعى أن تكون قمة الجغرافيا هى التعرف على «شخصيات الأقاليم» والشخصية الأقليمية عنده هى «شئ أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الأقليم»، أى شئ أكبر من مجرد جسم

الأقليم وحسب. فهى أنما تتساءل أساسا عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق. محاولة أن تنفذ إلى «روح المكان» لتستشف «عبقريته الذاتية» التى تحدد شخصيته الكامنة، وهكذا يضع المؤلف القارئ ـ منذ السطور الأولى ـ على بداية الطريق الطويل الذى سيصحبه فيه. وهو حين يتعرض لعلم الجغرافيا يكاد، برغم نفيه لذلك، أن يعتبرها ـ على غرار ما كان ينظر للفلسفة ـ علم العلوم فهو حين يقرر أن البحث فى الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم، بل بحث فيه المؤرخون أيضا، ويشير إلى كتابات حسين مؤنس، وشفيق غبريال، وصبحى وحيدة، وحسين فوزى يعود فيقرر (١٣) ولكن لعل طريق الجغرافى أكثر غنى وتنوعا مع ذلك فى المناهج والطرائق، وربما كان كذلك أرحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الأركيولوجيا ومن الفلك حتى الأنثروبولوجيا أن لم يكن هذا تعريفا للجغرافيا بأنها العلوم فماذا يعنى اذن؟ ومع أن اعتزاز العلماء الاجتماعيين بتخصصاتهم العلمية واعتبار فروعهم هى «الأصل» وكل ما عداها توابع (حدث هذا بالنسبة للفلسفة ولعلم الاجتماع، ولعلم الاقتصاد، ولعلم السياسة)، الا أن الحقيقة أن جمال حمدان لم يقنع بأن يقدم تعريفا واسعا لعلم الجغرافيا، ولكنه قام بالتطبيق الفعلى من خلال موسوعته، لكى يثبت لنا أن الجغرافى قادر على التصدى لموضوعات التاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة والاستراتيجية. غير أنه ان كان لنا أن نتحفظ على هذا التعميم، فإننا نقرر أن كتاب «شخصية مصر» ليس عينة ممثلة للكتابات الجغرافية العربية، التى تقتصر فى غالبيتها العظمى على التناول الجزئى المحدود لظواهر بعينها، بغير أن نثرى بمثل هذا المنظور الواسع الذى يتبناه جمال حمدان.

مصر بين الشخصية الاقليمية والشخصية القومية

ويلتفت المؤلف منذ البداية إلى التمييز الهام بين دراسات الشخصية الاقليمية والشخصية القومية. فيقرر أن دراسته هى «دراسة شخصية مصر لا المصريين، عن شخصية مصر لا الشخصية المصرية» (جزء ١، حتى ٣٢). ويضيف هى «دراسة لشخصية مصر البلد والاقليم لا شخصية المصرى أو الانسان المصرى من حيث هو» (نفس الصفحة).

والتفرقة تنهض على أساس أن الجغرافيا أساسا «علم أشياء» لا «علم انسان» وثانيا لأن موضوع شخصية الانسان فى أى مكان تتداخل بشدة مع فكرة «الطوابع القومية» وهو موضوع فيما يرى المؤلف ـ ما زال حتى الآن فى دائرة الدراسة الشخصية أو الذاتية البحتة ولا يقوم بعد على أساس علمى موضوعى وثيق أو مقنع.(٣٣).

ونختلف مع جمال حمدان فى نقده لدراسات الطوابع القومية. ذلك أنه بالرغم من صواب النقد الذى يوجهه اليها فى أنها أحيانا ما تستخدم من أجل أغراض دعائية ـ تمجيد شعب من الشعوب، أو التهوين من قدر شعب آخر ـ الا انها تطورت تطورا بالغا فى السنوات الأخيرة، ويؤكد ذلك أنها ما عادت تقنع بالكتابة التأملية عن السمات البارزة لشعب ما، ولكنها تحاول من خلال استخدام أساليب البحث الامبيريقية أن تقترب اقترابا علميا من الظاهرة. وتحت أيدينا دراسات متعددة قديمة وحديثة حافلة بالاستبصارات البالغة العمق عن الشخصيات القومية اليابانية والأمريكية والسوفيتية والايطالية والألمانية.

وذلك بدءا بكتاب الأنثربولوجية الأمريكية الشهيرة روث بندكت بعنوان

«السيف وزهرة الكريز أيتم» والذى كان دراسة «عن بعد» للشخصية القومية اليابانية، حتى أحدث الدراسات عن الشخصية الألمانية، والشخصية الروسية.

تكاملية المنهج

منهج جمال حمدان يتسم بكونه منهجا تكامليا، ينظر للظاهرة فى شمولها ولا يكاد يترك جانبا لا يخضعه لمجهره الدقيق، ولا يعرضه لقلمه الذى يصفو لمستوى الشعر أحيانا، ويحتد حين يغضب ويصبح كالمشرط القاطع.

نحن أمام مؤلف يمتلك نظرة استراتيجية للعلم الاجتماعى، ويؤمن فى اعماقه بوحدة العلم الاجتماعى، ليس ذلك فقط بل بوحدة العلوم الاجتماعية والطبيعية. وهو لذلك ينتقل بسلاسة نادرة من الجغرافيا إلى التاريخ إلى الاقتصاد إلى الاستراتيجية يساعده فى ذلك ثقافة موسوعية، وربما قبل ذلك أسلوب منفرد قادر على النفاذ إلى جوهر الأشياء من خلال قدرة متميزة على التكثيف والتركيز. جمال حمدان ـ ولا شك ـ من عشاق جوامع الكلم، وهو يهوى تلخيص بعض التعميمات الجارفة فى عبارات موجزة، وأحيانا يؤدى ذلك إلى تبسيط بعض القضايا المعقدة، بطريقة اختزالية قد لا تتفق مع تعدد جوانبها.

ولا يؤمن جمال حمدان بمسألة الكتابة العلمية المحايدة. الكتابة عنده أساسا عمل نقدى فى المقام الأول. وليست مهمة الكاتب ارضاء شهوات الجماهير وتملق عواطفها بالتمجيد والمبالغة فى تصوير الايجابيات ونفى السلبيات، وأخطر من عمل هذا الكاتب ـ كما يقرر ـ هو سلوك الحاكم. أنظر إليه فى نقد عنيف للسلوك السياسى المصرى (جزء ١ ص ٢٩).

فالسياسى الذى ـ بالتعريف ـ يبيع الوطنية للمواطن، لايملك الا أن يقدم الأوهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير، فمصر أم الدنيا، أم الاختراع، أم الحضارة، فاتحة التاريخ، فوق الجميع، خير أمة أخرجت للناس، أم العرب أيضا.. الخ. والحاكم فى الوقت الذى قد يكون أكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى أو المعنوى أو كليهما، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه، الحاكم لا يتورع بالديماجوجية مع ذلك عن أن ينافقه ويتزلف إليه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتضخيم ذاته وتعظيم صفاته ومناقبه وأمجاده.

ولا يقنع جمال حمدان بنقد الحاكم فقط، ولكنه ينقد الشعب أيضا لاستسلامه وخنوعه للقهر والطغيان. فهو يقول «الغريب المؤسف أن الشعب المخدوع الساذج نصف الجاهل قد يستأسد ويبطش بابنه ناقده الوطنى الذى يريد له الخير والسيادة فيدينه ويسلمه تسليما لسوط الحكم، وذلك بالقدر نفسه الذى يخنع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط.

وهكذا للغرابة والدهشة فد نجد الشعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبادل مع قيادته العاجزة الفاشلة الباطشة غالبا، وجلاده الغاشم الخائن أحيانا، أنخاب خداع النفس وعبادة الذات، الأول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل ويتغنى بها، والثانى يلهيه ويخدره عن استبداده وقهره أو خيانته وغدره بأحاديث المجد والوطنية والأصالة.. الخ (جزء ١، ص ٢٩).

ولا يتسم منهج جمال حمدان بأنه منهج تكاملى ونقدى فقط بل أنه حين يعرض للموضوعات الخلافية الكبرى ـ ومن أمثلتها البارزة قضية ايجابيات وسلبيات السد العالى ـ يبدو مسيطرا تماما على المنهج الجدلى،

من خلال قدرة فائقة على عرض الأفكار ونقيضها واستخلاص التركيبات الفكرية.

ان كتاب «شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان» سيبقى معلما من معالم الابداع المصرى العلمى، وسيظل شاهدا على أهمية دور العالم الاجتماعى الملتزم بقضايا أمته، والقادر بناء على دراسته العميقة أن يشخص الحاضر، وأن يستشرف آفاق المستقبل..

(٦٨)

الخطاب الاستراتيجى والحركة السياسية

من الرؤية العربية إلى محاولة أسلمة الحداثة!

من خلال متابعتى للمشهد المعاصر فى العلوم الاجتماعية على امتداد الوطن العربى منذ الخمسينات حتى اليوم، توصلت الى قناعة اساسية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين الخطاب العلمى الاجتماعى والحركة السياسية. وقدمت بهذا الصدد دراسة الى مؤتمر «العقد العربى القادم: المستقبلات البديلة» الذى عقده مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون والذى عقد عام ١٩٨٥، ونشرت اعماله بالانجليزية عام ١٩٨٨ وحررها هشام شرابى، ثم ترجم الكتاب الذى ضم هذه الاعمال الى العربية بواسطة مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت.

وخلاصة البحث ان المنهج الوظيفى الذى ساد العلوم الاجتماعية العربية زمنا طويلا بتأثير المدرسة الأمريكية، جابه فى الخمسينات والستينات تحديا

* الجمعة: ١٢/ ٧/ ١٩٩٣.

اساسيا من الفكر الماركسى الذى حاول صياغة نموذج علمى اجتماعى فى ضوء موجهاته. وتم ذلك فى فترة صعود الفكر الماركسى الذى رافق التجارب الاشتراكية العربية فى مصر وسوريا والعراق والجزائر ومع ظهور سلبيات ممارسات النظم الاشتراكية العربية، والتى برزت بشكل واضح فى الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧، اخذ التيار الاشتراكى يضمحل بالتدريج، الى ان أخذ التغيير السياسى والاقتصادى مداه، بظهوره الحاجة الى التعددية السياسية، واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى التى وصلت اليوم الى دعوة شاملة للتخصيصية، تحاول اقالة الدولة تماما من اداء وظائفها التنموية التى قامت بها فى الخمسينات والستينات. ورافق هذه الحركة السياسية دعوة الى تبنى العروبة ـ هكذا بغير تحديد ايديولوجى كمنظور سياسى يحاول لم شتات النظام الاقليمى العربى، ولكن اهم من ذلك، كمنظور تبنى على اساسه العلوم الاجتماعية، وهكذا ظهرت منذ أواسط السبعينات الدعوة الى تأسيس علم اجتماع عربى، وعلم سياسة عربى.

ومنذ الثمانينات احتل التيار الإسلامى مساحات واسعة فى الفضاء السياسى العربى، وسرعان ما ترجم نفسه ـ على الصعيد العلمى ـ فى الدعوة الى تأسيس علوم اجتماعية اسلامية، وهكذا يظهر التفاعل بين صعود التيارات السياسية وبروز النماذج العلمية الاجتماعية.

اسلامية المعرفة

والمؤسسة التى رفعت هذا الشعار وتعمل على تحقيقه هى «المعهد العالمى للفكر الاسلامى» ومقره فى واشنطن، ويشرف عليه مجموعة من الباحثين العرب، الذى تأسس عام ١٩٨١ ويرأسه الدكتور طه جابر العلوانى، وهو عراقى الجنسية درس فى الازهر الشريف وعمل فى المملكة العربية السعودية

استاذا فى معاهدها الدينية سنوات طويلة. وسرعان ما امتد نشاط المعهد، وفتح له فروعا فى كثير من البلاد العربية، ونظم ندوة فى القاهرة منذ عام، موضوعها التحيز فى العلوم الاجتماعية.

ويحاول هذا المعهد ـ من خلال برنامج متكامل ـ أسلمة المعرفة العلمية الاجتماعية الغربية من خلال الاطلاع الدقيق عليها بواسطة الاساتذة المسلمين الذين يقع على عاتقهم ـ كما يقرر الكتاب الاول الذى اصدره المعهد عام ١٩٨١ بعنوان «اسلامية المعرفة» دمج هذه المعرفة فى البنية الاساسية للتراث الاسلامى، بعد عملية غربلة دقيقة يتم فيها حذف بعض عناصرها وتصحيح وتعديل واعادة تفسير البقية منها بما ينسجم ويتماشى مع نظرة الاسلام العالمية وكل ما يمليه الاسلام «من قيم ومفاهيم» ص ٥١ من الكتاب المذكور.

وفى ضوء هذا التوجه الرئيسى نشر الدكتور محمد عثمان نجاتى أستاذ علم النفس المعروف دراسة فى مجلة «المسلم المعاصر» عن أسلمة علم النفس ذكر فيها: نعرض نتائج علم النفس الغربى على الاسلام، فما وافقه نثبته، وما خالفه نحذفه! وهكذا ـ وفق هذا المنظور ـ نخلع القبعة الغربية من المادة العلمية، ونلبسها عمامة اسلامية، وهكذا تتحقق اسلمة المعرفة الغربية!

غير انه ظهر مؤخرا تيار اسلامى آخر، لا يأخذ مادته الاصلية من التراث العلمى الغربى، ولكنه يحاول تأسيس علوم اسلامية من داخل التراث الاسلامى نفسه. ويتم ذلك بتحليل الخبرة النظرية الاسلامية وتجليتها، ومحاولة البناء عليها، بابتداع مقولات ونظريات ومناهج اسلامية، ليس شرطا ان تستند الى الخبرة الغربية. وفى هذا المجال يمكن القول ان هذا التيار ـ فى مجال علم السياسة ـ يستوحى أساسا المحاولات التى قام بها فى المرحلة

الاخيرة من تطوره الفكرى المرحوم الدكتور حامد ربيع أستاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة، والذى نشر عام ١٩٨٠ مخطوطة «سلوك المالك فى تدبير الممالك» مع مقدمة تحليلية طويلة بالاضافة الى كتابه «الاسلام والقوى الدولية» الذى نشره عام ١٩٨١.

ويمكن القول ان جيلا من الباحثين الاسلاميين الشباب خرجوا من «معطف» حامد ربيع، وانجزوا رسائل للماجستير والدكتوراه، مستوحين كثيرا من توجيهاته الفكرية، ومصطلحاته التى نحتها، ومناهجه التى اقترحها. وربما كان من ابرزهم د. سيف عبد الفتاح الذى اخرج ـ من وجهة نظر سياسية اسلامية ـ كتابا هاما يستحق المناقشة النقدية الجادة، عنوانه «عقلية الوهن»: دراسة لازمة الخليج وذلك عام ١٩٩١.

فى ضوء صعود التيار الاسلامى، تنشر الدعوة الى تأسيس علوم اجتماعية اسلامية بعضها يتم لاغراض انتهازية بحتة بواسطة الاساتذة المصريين الذين يعارون للجامعات الخليجية، وينكبون على تدبيج كتب تافهة عن «علم الاجتماع الاسلامى» ارضاء لتوجهات النظم السائدة، وبعضها يتم عن قناعة حقيقية بضرورة الابداع العلمى بالإستناد الى التراث الاسلامى. وهى محاولات جادة تحتاج الى حوار علمى يديره المتخصصون فى علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

غير ان المشكلة الحقيقية التى تجابه هذا التيار، ان عدم اعتماد الباحث العلمى على العقل وحده ـ كما تذهب المناهج الحديثة وانما يتجاوز ذلك الى الوحى كمصدر من مصادر المعرفة فيه خلط واضح بين العلم والدين، تتجلى المشكلة فى ان العلم يقوم على الشك، فى حين ان الدين يقوم على

اليقين. بعبارة اخرى، تعرف النظرية العلمية بانها فرض يساعد على العمل، قد تثبت صحته، وقد يثبت زيفه، فاذا كان زائفا يطرحه الباحث، ويتقدم في بحثه لتمحيص وتحقيق فرض جديد. بل ان بعض فلاسفة العلوم يضعون شرطا اساسيا لاى نظرية علمية.، هى ضرورة ان تكون قابلة لدحضها واثبات زيفها، فذلك هو طريق التقدم العلمى: تحقيق الفروض العلمية وصياغة النظريات، وتجاوز النظريات من خلال اثبات بطلان بعض جوانبها، أو بطلانها كلها.

وهذا المنطق العلمى لا يتفق فى الواقع مع المنطق الدينى الذى لا يقبل التساهل مع ما جاء به الوحى، لان التسليم به جملة وتفصيلا احد شروط الايمان الصحيح.

اذا كان ما تقدم صحيحا، فما الذى يجعلنا نخلط بين ميدانين متمايزين تماما، وهما العلم من ناحية، والدين من ناحية اخرى؟

الخطاب الاستراتيجى: تأسيس النموذج

ان ما عرضناه من قبل عن التلازم بين صعود التيارات السياسية وبزوغ النماذج العلمية يصدق على الخطاب الاستراتيجى العربى.

ويمكن القول ـ بغير ادعاء ـ أن المركز العربى الرائد الذى أسس الخطاب الاستراتيجى العربى، هو مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والذى انشئ عام ١٩٦٨. نشأ المركز اولا باسم مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية، عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، لسد الفجوة فى معرفتنا العلمية عن اسرائيل، والصهيونية والمشكلة الفلسطينية. ثم سرعان ما تحول عام ١٩٧٠ ليصبح مركزا شاملا للدراسات الاستراتيجية،

وقد جابه الجيل الاول من الباحثين والخبراء، مشكلة التوفيق بين الموضوعية العلمية والالتزام القومى. وكم عانى اعضاء هذا الجيل ـ وخصوصا تحت تأثير مراراة الهزيمة ـ فى الكتابة الموضوعية المتجردة عن الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى. غير ان التحدى النظرى والمنهجى كان اخطر التحديات على الإطلاق، فتراث العلوم السياسية والاستراتيجية زاخر بالنظريات، التى يسود بعضها التحيز فى دراسة النظام الدولى او النظم الاقليمية، وخصوصا فى مجال دراسة الشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى، وكان على الباحثين ان يتسلحوا بمنهج نقدى بصير، يسمح لهم بتنقية النظريات، وتكييف المناهج، بما يتفق مع الموضوعية العلمية والالتزام القومى.

وقد اصدر المركز عشرات الكتب والابحاث، ونشر فى جريدة الاهرام مئات المقالات، وكل ذلك باصطناع اسلوب علمى دقيق اصبح من بعد معيارا للحكم على جدية المعالجة الموثقة، وتكامل النظر، وعرض السلبيات والايجابيات فى كل موقف، ومحاولة استشراف المستقبل من خلال معرفة وافية بمناهج ونظريات علم المستقبل.

وفى عام ١٩٨٥ قرر المركز تجميع خبراته الممتدة عبر السنوات وإصدار تقرير استراتيجى عربى، يقف موقف الند من التقارير الاستراتيجية الدولية التى تصدر من لندن وباريس وتل ابيب، واصبح التقرير ـ منذ ذلك الحين ـ باقسامه الثلاثة الشهيرة: النظام الدولى، والنظام الاقليمى العربى، والاوضاع فى جمهورية مصر العربية، مرجعا اساسيا لصانعى القرار فى الوطن العربى ومصدرا للباحثين فى مختلف انحاء العالم، للاطلاع على الرؤية العربية الاستراتيجية.

لقد كان اصدار التقرير هو الحلقة الاولى من سلسلة متصلة، وكانت الحلقة الثانية المبادرة بتأسيس تجمع عربى للمهتمين بالامن القومى،

يتشكل من الدبلوماسيين العرب ورجال القوات المسلحة، والباحثين الاكاديميين، وكانت الوسيلة لذلك هى تأسيس المؤتمر الاستراتيجى العربى، الذى ينعقد دوريا فى احدى العواصم العربية. عقد المؤتمر الاول فى عمان وكان موضوعه «النظام الاقليمى العربى» وعقد المؤتمر الثانى فى القاهرة، وسيعقد المؤتمر الثالث فى يناير القادم بالقاهرة بالاشتراك مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، وموضوعه الوطن العربى فى الاستراتيجيات العالمية.

واضاف المركز الى اصداراته ـ بجانب مجلة السياسة الدولية ـ سلسلة جديدة موجهة لصانعى القرار بعنوان «كراسات استراتيجية» تعالج المشكلات الساخنة التى تحتاج الى تحليل واستشراف. ويعد المركز الآن لسلسلة جديدة تصدر باللغة الانجليزية بعنوان «حوارات كونية»

وباختصار يمكن القول ان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية هو الذى قام بتأسيس قواعد ومنهجية وممارسة الخطاب الاستراتيجى العربى. وكان منطقيا ان تحاول بعض مراكز البحوث العربية ان تحتذى النموذج، بتطبيق نفس المنهجية فى دراساتها وابحاثها. وكان هذا فى الواقع احد اهداف اصدار التقرير، ونعنى رفع معدلات الوعى الاستراتيجى العربى، وتأسيس قواعد للتفكير العلمى، مما من شأنه ان يزيد من ثقافة الرأى العام، ويساعد صانع القرار فى عملية الاختيار بين البدائل.

تقرير حالة الأمة: تقليد النموذج

وجدت بعض التيارات السياسية العربية، وبعض مراكز الابحاث ان صيغة التقرير السنوى صيغة مناسبة، لالقاء نظرة شاملة على اوضاع الأمة العربية

وهكذا بادر منتدى الفكر العربى فى عمان الى تكليف مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام الى اعداد تقرير سنوى موجز عن «حالة الأمة» وصدر من هذه السلسلة عدة تقارير. ثم تبنى الفكرة المؤتمر القومى العربى الذى اصبح تقليدا لاجتماعاته السنوية اصدار تقرير عن حالة الأمة.

واذا تجاوزنا عن محاولات بعض المراكز البحثية التجارية تقليد النموذج باصدار تقارير سنوية سطحية، تقوم على اعادة انتاج ما تنشره الصحف، وما يكتبه الاخرون، فان بعض المراكز الناشئة ومنها «مركز الدراسات الحضارية» وهو مركز يعبر عن اصحاب التوجه الاسلامى قد اصدر عددين حتى الان بعنوان «الامة فى عام»، تستحق منا وقفة نقدية جادة.

والتقرير الاخير الذى يغطى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢ يطبق بالنص منهج التقرير الاستراتيجى العربى فى تقسيم الموضوعات الى: النظام الدولى والعالم العربى، وجمهورية مصر العربية، وقد قام بتحريره نخبة من الباحثين المرموقين والمعروفين بجديتهم فى البحث. وقد كتب مقدمة التقرير الدكتور احمد كمال ابو المجد، الذى استطاع ببراعة ان يثير عددا من القضايا الرئيسية التى كانت تحتاج الى مزيد من البحث وهى موقف العرب والمسلمين من النظام العالمى الجديد، ومستقبل الوحدة العربية، والديمقراطية فى مصر والعالم العربى.

والتقرير ـ وان لم يذكر ذلك صراحة ـ يصدر عن نفس التوجه الذى عارضناه له فى بداية المقال ـ ونعنى محاولة اسلمة المعرفة فى العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال محاولة صياغة منظورات ومقولات وادوات تحليل، تختلف عن تلك السائدة فى العلوم الغربية المعاصرة.

ويتميز التقرير بجودة التوثيق، ووضوح العرض، والالمام الجيد بموضوعاته، بحكم ان المحررين باحثون متخصصون يعرفون جيدا المصادر، وتدربوا من قبل على البحث العلمى فى ضوء المناهج الغربية التى يطمحون الى تجاوزها. وهذا هو التحدى الاساسى الذى يواجه هذا التقرير فى السنوات القادمة. هل سيستطيع حقا ان يرسى منهجية «اسلامية» متميزة عن المنهجية العلمية المعاصرة فى علوم الانسان؟ لا نريد ان نستبق الاحداث، ومن حق هذا الفريق البحثى الجاد علينا ان ننتظر تجاربهم، ونعطى لهم الوقت الكافى للتجريب، وان كنا نتحفظ منذ البداية على مشروع اسلامية المعرفة، كما عرض المعهد العالى فى برنامجه المعدل والذى نشره عام ١٩٩٢ بعنوان «اصلاح الفكر الاسلامى بين القدرات والعقبات». فقد ثبت يقينا ان الحصاد الهزيل للبرنامج الاول لم يستطع ان يحقق الوعود الضخمة التى تصدرته، لا لشئ الا لكون المشروع ذاته معيبا من وجهة النظر المعرفية، وقاصرا من وجهة النظر المنهجية.

نقول هذا وتحت ايدينا بعض انتاجه، ومنه كتاب للباحث الاسلامى اكبر احمد الاستاذ فى جامعة كمبردج بعنوان «نحو علم الانسان الاسلامى»: تعريف ونظريات واتجاهات الذى صدرت ترجمته العربية عن الانجليزية عام ١٩٨٩.

والكتاب ليس سوى عرض مختصر وانتقائى لعلم الانثرولوجيا الغربى، مع فصل وجيز عن علم الانسان الاسلامى، لم يقل فيه المؤلف شيئا مذكورا. وهكذا يمكن اضافة هذا الكتاب الى قائمة الكتب المصطنعة التى تقنع بعرض مادة العلوم الاجتماعية الغربية فى عباءة اسلامية.

وفى يقيننا ان الخطـاب السياسـى الاسلامى الذى انتقل من مرحلة الدفاع عن الاسلام، الى مرحلة اسلمة الحداثة، يناظره خطاب علمى اسلامى يجاهد عبثا التخلص من التراث العربى فى العلوم الاجتماعية، بحثا عن التمايز، وتعبيرا عن الهوية، وكلا المشروعين السياسى والعلمى، يفتقر الى المنطلقات الصحيحة، التى تتناسب مع حال العالم، ونحن على ابواب القرن الحادى والعشرين.

ويبقى السؤال الاساسى: هل الحداثة الغربية ملك فقط للغرب، أم انها انجاز للبشرية جمعاء، بسلبياتها وايجابياتها؟ والم تشارك الحضارة العربية الاسلامية فى عهود ازدهارها فى صنع هذه الحداثة؟ وكذلك الامر بالنسبة للتراث العلمى الغربى فى العلوم الاجتماعية، الم تشارك حضارات شتى فى تشكيله، بالرغم من الانكار الغربى لذلك؟ اذا كان هذا صحيحا، فلماذا نبحث عن التميز بطريقة الرفض الاعمى والمتعصب للاخر. بدلا من الحوار معه، باصطناع منهج نقدى بصير؟

لا مستقبل للانسانية فى القرن الحادى والعشرين، بغير حوار الحضارات للاسهام فى تشكيل النظام الكونى الجديد.

(٦٩)

من الموقف الثورى
إلى الشرعية التاريخية

فى الثالث والعشرين من يوليو كل عام يتجدد الحديث عن الثورة، ويحتدم الجدل بين أنصارها وخصومها. وعبر العقود الاربعة الاخيرة منذ اندلاعها حتى الآن، تغيرت مواقع الانصار والخصوم. فقد تحول عدد من أكثر الانصار حماسا للثورة لكى يصبحوا لها خصوما ألداء، ومن بينهم من شارك بفعالية فى التنظيمات السياسية التى أقامتها. ومن ناحية أخرى تحول بعض الخصوم الالداء للثورة وقت قيامها، لكى يصبحوا من أشد أنصارها حتى بعد أن خبا الوهج الثورى، وانتفت شبهة الانتفاع. ولعل هذا الجدل المحتدم هو الذى يفرض سؤالنا الرئيسى الذى نثيره فى البداية: كيف نضع الثورة فى الميزان التاريخى؟

فى تقديرنا أن التقييم الموضوعى الصحيح للثورة التى ما زلنا ـ شئنا أم لم نشأ ـ نعيش تحت تأثير مقولاتها النظرية وممارساتها العلمية، ونجاحاتها

* الأهرام: ٢٣ / ٧/ ١٩٩٣.

واخفاقاتها، لابد ان يستند إلى منهج تاريخى نقدى. وهذا المنهج التاريخى ـ بحسب التعريف ـ لا يقنع بسرد الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانما يكشف عن التفاعلات العميقة التى دارت فى أعماق المجتمع المصرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢ . فى الوقت الذى يجيد فيه اسناد الفكر للوجود، بمعنى كشفه للصلات الوثيقة بين الخطاب الايديولوجى والمصالح الطبقية التى يتصدى للدفاع عنها منتج الخطاب. بالاضافة إلى تحديد الكيفية التى تم بها استقبال كل خطاب، والصراع بين الخطابات المختلفة، وعلاقة الخطاب السائد بالخطابات الهامشية. واذا قارنا بين هذا المنهج والطريقة التى يصور بها هذه الأيام المجتمع المصرى قبل الثورة، على اساس انه كان العصر الذهبى لليبرالية الاقتصادية والتعددية السياسية والازدهار الفكرى، فلن تكون المقارنة فى صالح هذه الكتابات التى نطالعها الآن بأقلام شتى، أقسم اصحابها على خيانة الحقيقة التاريخية، وصمموا ـ نتيجة دوافع شتى ـ على تزوير الوقائع، أو انتزاعها من سياقها، أو تبريرها للحجج بالغة السذاجة، وبمنطق متهافت، لا يبعث إلا على الرثاء لهم. بعضهم من دعاة الثأر التاريخى، ممن قضت الثورة على احلامهم فى الوثوب الى السلطة لصبغ المجتمع بصبغة دينية رجعية، رأوا فيها الوسيلة المثلى لخلق المدينة الفاضلة فى ربوع مصر المحروسة. وفريق آخر كان قد صمم حياته على ممارسة السلطة السياسية سواء فى ظل حزب الغالبية أم احزاب الاقلية بكل ما فى السلطة من جاه وامتيازات. غير أن الفريق الثالث الذى يشن هجوما كاسحا على الثورة، يبعث مسلكه على الدهشة البالغة، لان أغلب أعضائه ممن فتحت لهم الثورة أبواب التعليم والعلم والثقافة والصعود الاجتماعى بكل صوره، ولولاها لظلوا ـ فى اسار المجتمع الاقطاعى القديم ـ فى دائرة الهامشيين إلى أبد الآبدين! سلوكهم يشى

برغبتهم العارمة فى التنصل من أصولهم الطبقية المتواضعة، واندفاعهم فى الدفاع عن ايديولوجية الطبقات العليا، بزعم ان هذه الطبقات، التى مارست الاستغلال الاجتماعى بأقبح صوره، لو كان التاريخ قد أرخى لها زمامه، وسمح لها بأن تقود مصر بدلا من هذه الثورة الظالمة، لتحولت مصر الى جنة وارفة الظلال، ولكن ماذا يفعلون، وقد هبطت الثورة فجأة ـ كما يصورون ـ وكأنها حريق شيطانى أكل الاخضر واليابس، وحول مصر التى كانت محتلة ومتخلفة فى الواقع، إلى خراب مدقع.

إلى أى حد يتفق هذا التصوير مع الحقيقة؟ فى ضوء عبارة ساخرة صاغها أحد الكتاب، تقول: دعونا نثبت الوقائع أولا قبل أن نعمد الى تشويهها، لا بد من الانطلاق من توصيف المشهد السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر قبيل الثورة، حتى نضع ايدينا على حركة التاريخ، قبل ان ننغمس فى تأويل هذه الوقائع، فى ضوء أهوائنا ونزعاتنا، أو فى تفسيرها علميا فى ضوء اعتبارات النزاهة الفكرية وقواعد الموضوعية العلمية.

الموقف الثورى

لا نبعد عن الحقيقة كثيرا اذا ما لخصنا المشهد المصرى الذى استمر من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ بعبارة جامعة، مفادها أن احتدام الصراع السياسى والطبقى فى مصر من ناحية، والمواجهة مع المحتل الانجليزى من ناحية ثانية، تحول إلى موقف ثورى، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان فى علم الثورة. ويستطيع المخضرمون من المراقبين السياسين والمثقفين ممن عاشوا بوعى الاربعينيات والخمسينيات ـ والكاتب واحد منهم ـ أن يدلوا بشهاداتهم التاريخية حول هذه الفترة. وقد سجلت بعض الدراسات التاريخية

الرصينة صورة بارزة للصراع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى هذه الحقبة. ويستطيع من يريد أن يراجع الكتاب الشهير للمؤرخ اللامع طارق البشرى «تاريخ الحركة السياسية فى مصر»، وكذلك الرسائل الاكاديمية لعبد العظيم رمضان عن تطور الحركة الوطنية.

وبغير الدخول فى تفاصيل متعددة لا يسعها هذا المقال، يمكن تلخيص عناصر ومكونات الموقف الثورى فى عدد من المؤشرات التى لا نعتقد ان أى مؤرخ منصف، أو باحث موضوعى يمكن له أن يختلف حولها.

١ ـ أهم هذه المؤشرات هو احتدام الصراع مع سلطة الاحتلال الانجليزى، بعد ان استنفدت كافة الاحزاب المصرية كل الجهود فى المفاوضات مع الانجليز، باءت كلها بالفشل، نتيجة للتعنت الانجليزى من ناحية، والصراع الحزبى العقيم من ناحية ثانية. لم تستطع الاحزاب السياسية المصرية فى هذا الوقت، أن توحد جهودها فى اطار جبهة وطنية متماسكة، لمواجهة المحتل الغاصب باستراتيجية انعقد عليها الاجماع الوطنى. وكان آخر صوت ارتفع ـ فى اطار هذه المعركة السياسية الممتدة ـ صوت مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، حين أعلن ـ فى خطبة شهيرة ـ الغاء معاهدة ١٩٣٦ التى سبق له أن وقعها مع الانجليز، قائلا: «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أقوم اليوم بالغائها» واشتعل الموقف بعد ذلك، بين الشعب المصرى وقوات الاحتلال، وتشكلت جماعات متعددة من الفدائيين لشن حرب تحرير ضد القوات الانجليزية فى القنال، ووجدتها بعض الاحزاب فرصة للمزايدة السياسية، ووسيلة لاعداد تشكيلات مسلحة تابعة لها، لتكون جاهزة فى مجال الصراع حول السلطة فى الوقت المناسب.

أعلنت حكومة الوفد الغاء المعاهدة، بغير ان تمتلك خطة واضحة المعالم للمواجهة مع قوات الاحتلال. وأصبح الموقف السياسى مفتوحا لكافة الاحتمالات، فى ظل مناخ زاخر بالمحاولات الجادة لمواجهة المحتلين ـ شارك فيها الضباط الاحرار أنفسهم ـ بالاضافة إلى تصاعد التصريحات الغوغائية من قبل بعض الاحزاب السياسية التى علا صوتها، فى الوقت الذى كان فيه الاخوان المسلمون يجهزون جهازهم السرى، لمساعدتهم فى الوثوب الى السلطة.

٢ ـ المؤشر الثانى هو تآكل مصداقية النظام الليبرالى بكل مؤسساته السياسية من ملكية دستورية انخفضت اسهمها نتيجة لفساد الملك، وتدخله فى الحياة السياسية، واحزاب سياسية أضاعت قوتها واستنفذت طاقاتها فى صراعات حزبية عقيمة وخصوصا بين حزب الوفد وأحزاب الأقلية وبرلمانات مكونة من مجالس للنواب، ومجالس للشيوخ، يهيمن على مقدارتها كبار الملاك المستغلين الذين رفضوا كل سياسات الاصلاح الاجتماعى بصلف طبقى واضح. ويكفى ان نذكر بهذا الصدد انه قدمت للبرلمان ـ بمجلسيه ـ ثلاثة مشروعات للاصلاح الزراعى، رفضت جميعا. الاول قدمه ابراهيم شكرى والثانى قدمه محمود خطاب، والثالث قدمه ابراهيم بيومى مدكور باسم جماعة النهضة القومية. ومن يرجع للمذكرة الايضاحية المقترحة للمشروع الاخير، سيجد عبارة تحذيرية واضحة وصريحة، مفادها ان لم يطبق هذا القانون، ستقوم ثورة فى البلاد، ـ كما قررت المذكرة، ـ «ونحن نريد تلافى قيام الثورة» ! ولكنها كانت صيحة فى واد، بعد ان أعمت الأنانية الطبقية عيون اعضاء الطبقة المسيطرة.

٣ ـ المؤشر الثالث هو ازدياد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، مما أحدث خللا عميقا فى البناء الاجتماعى، وأدى الى توترات حادة، تصاعدت فى شكل هبات شعبية عنيفة فى الريف (وحوادث بهوت شهيرة فى هذا المقام) بالاضافة إلى الاضرابات العمالية العنيفة، والمظاهرات الطلابية الصاخبة. ووصل السخط على الظلم الاجتماعى الفادح الى اضراب قوات الشرطة ذاتها، وهو حدث فريد فى التاريخ المصرى.

٤ ـ المؤشر الرابع هو تصاعد حدة ونبرة النقد الاجتماعى، والتى ستتراوح بين قطبين الاول اصلاحى، يدعو الى الابقاء على النظام بشرط ترميمه واصلاحه، واستحداث سياسات توزيعية بغرض تذويب الصراع الطبقى، والحفاظ على المصالح الاساسية للطبقة المهيمنة، والقطب الثانى ثورى يدعو إلى التغيير الجذرى الشامل للنظام القائم، واعادة بنائه على أسس وقيم جديدة. وبين هذين القطبين المتطرفين كانت هناك مواقف وسطية شتى ومتعددة.

وقد شارك فى حملة النقد الاجتماعى اليمين والوسط واليسار والمستقلون بحيث يمكن القول ان حصاد هذا النقد الاجتماعى، والذى مورس فى الصحف والمجلات والكتب فى المجالس النيابية، عكس كل ألوان الطيف السياسى فى مصر. فى هذه الحملة المجيدة، لمعت أسماء من كل التيارات السياسية. برز سيد قطب بكتابه العظيم «العدالة الاجتماعية فى الاسلام»، وعلا صوت محمد مندور بمقالاته النقدية، وظهرت أصوات الماركسيين المصريين، وتجلت دعوات الليبراليين الاصلاحيين، ومن ابرز منابرهم «جماعة النهضة القومية»، وأسس خالد محمد خالد لاول مرة تيارا

أصيلا يجمع بين الليبرالية المنفتحة والنظرة الدينية المستنيرة، بدأه بكتابه التاريخي الذى أثر فى جيلنا تأثيرا عميقا وهو «من هنا نبدأ» والذى صودر فى طبعته الاولى، ثم افرجت عنه النيابة، وطبع بعد ذلك اكثر من خمس طبعات.

٥ ـ نتج عن موجة النقد الاجتماعي العميقة والتى انطلقت من اليمين واليسار ملامح مشروع وطنى، كان أبرزها: الاستقلال الوطنى وعروبة مصر وعدم الانحياز والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية والدعوة لتأميم قناة السويس وبناء قوات مسلحة قادرة وتحديث الإسلام وإلغاء الفوارق الطبقية الحادة والاصلاح الزراعى وتأميم المصالح الأجنبية.

٦ ـ المؤشر السادس ولعله أهم هذه المؤشرات جميعا، لانه كان هو الباب الذى اندفعت منه الثورة رافعة اعلامها الخفاقة، أنه ليست هناك قوة سياسية قادرة على أن تؤلف تأليفا خلاقا بين عناصر المشروع الوطنى للتغيير الاجتماعي، ولا على ان تقود المجتمع بناء على موجهاته ومبادئه.

كل هذه المؤشرات تثبت ـ بما لا يدع مجالا لاى شك ـ تشكل موقف ثورى فى مصر، احتدمت تفاعلاته على وجه الخصوص بين عامى ١٩٥٠و ١٩٥٢. من هذا الموقف الثورى، وبناء على تداعيات متتالية مسجلة فى الدراسات التاريخية، هبت رياح الثورة، التى قادها الضباط الاحرار، وهم مجموعة من الشبان المصريين الذين تربوا فى احضان الوطنية المصرية بكل تقاليدها المجيدة، وبتأثير رموزها الساطعة: عمر مكرم، ومحمد عبده، وأحمد عرابى، وعبد الله النديم، ومحمد فريد، ومصطفى كامل، وسعد زغلول. هذه المجموعة الوطنية الرائدة، التى تطلق عليهم بعض

الكتابات فى الوقت الراهن «العسكر» هم الذين قادوا أول تجربة مصرية حديثة فى التغيير الاجتماعى المخطط، بعد ان فشل الباشوات والبكوات والأغوات فى نقل مصر من التخلف الى التقدم.

الشرعية التاريخية

هل كانت الثورة مجرد انقلاب عسكرى قامت به حفنة من الضباط المغامرين، كما تحذلق فى وصفها بعض اساتذة القانون الدستورى فور قيامها، وكما ما زالت تصر على وصفها الكتابات الوفدية، والاخوانية؟ وهل صحيح أن الثورة حين قامت لم يكن لديها برنامج واضح المعالم؟ وهل كان هدف الضباط الاحرار مجرد تغيير النظام ثم الانسحاب بعد ذلك الى الثكنات كما تؤكد بعض المقالات التى لا تستند الى أى دليل تاريخى؟

فى تقديرنا أن الثورة حين هبت، جاءت ومعها مشروعها الذى أسس شرعيتها التاريخية عبر الزمن ومن خلال الممارسة. ولولا هذا لما كانت سوى انقلاب عسكرى. من اين استمدت الثورة مشروعها، وما هى عناصره؟ الجواب بكل بساطة هو أن مشروع الثورة لم يكن سوى مشروع الحركة الوطنية للتغيير الاجتماعى الذى أنحنا من قبل إلى ملامحه الاساسية. والدليل التاريخى على ما نقول ان قانون الاصلاح الزراعى الاول صدر بعد ستة اسابيع فقط من قيام الثورة. وهل كان يمكن للثورة ان تصدر هذا القانون لولا وجود تراث فكرى وقانونى فى الاصلاح الزراعى، تمثل أساسا فى مشاريع القوانين الثلاثة التى أشرنا اليها من قبل، والتى رفضت جميعا؟

غير أن الثورة لم تستلم مشروعا مكتمل البنيان، لانه كان فى الواقع مشروعا فى سبيل التبلور والتكوين. بعض عناصره كانت تتسم بالعمومية

الشديدة، والتى هى أقرب الى الشعارات منها إلى المبادئ المحددة، وبعضها كان يتناقض ـ لدرجة كبيرة أو صغيرة ـ مع عناصر أخرى. ألم نقل ان المشروع كان محصلة صراع وتفاعل بين كافة التيارات السياسية والفكرية المصرية بدون استثناء؟

إن العمل الابداعى للثورة، أنها اكسبت هذا المشروع ـ بالتدريج وعبر الزمن، ومن خلال المحاولة والخطأ ـ التناسق الفكرى الضرورى لاى مشروع حضارى قومى. غير أنه أهم من ذلك انها انزلت المشروع من عالم الافكار المجردة، والمدعوات المطلقة إلى أرض الواقع من خلال الممارسة. واثبتت الممارسة الثورية المصرية أنها ـ كأى ممارسة تاريخية فى العالم ـ لا بد لها أن تبتعد قليلا أو كثيرا، عن المثل العليا والقيم المطلقة التى انطوى عليها المشروع. لانه فى عالم الواقع، ليست هناك نظرية واحدة، أيا كان مصدرها، دينيا كان أو وضعيا، يمكن أن تطبق بصورة نقية خالية من الشوائب والاخطاء.

ومن هنا كما أصابت الثورة، أخطأت، وأحيانا كانت الاخطاء جسيمة وفادحة وغير مبررة، ولعل ابرز اخطائها التلكؤ فى الانفتاح السياسى والديمقراطى بعد ان ثبتت عدم فعالية صيغة التنظيم السياسى الواحد، وأهم من ذلك كله هزيمة يونيو ١٩٦٧، والتى كشفت عن خلل جسيم فى بنية القيادة السياسية، التى لم تستطع أن تسيطر على جموح المؤسسة العسكرية.

ولكن هل تنفى هذه الاخطاء ان ثورة يوليو وضعت مصر على مستوى القرن العشرين فى مجال تحرير الانسان من الاستغلال الطبقى، وتحويل

الرعايا الى مواطنين، واسترداد الكبرياء الوطنى فى مواجهة الهيمنة الاجنبية، ومحاولة القضاء على التخلف من خلال جهود ابداعية فى مجال التنمية، وتأسيس قوات مسلحة حديثة وعصرية، أثبتت قدرتها الفائقة على الدفاع عن التراب الوطنى، كما ثبت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؟

أبعد كل هذه الانجازات، نأتى اليوم، وندعى ـ بغير خجل أو حياء ـ أن فترة الثورة ينبغى ان توضع بين قوسين، سبقتها حقبة ليبرالية ذهبية، ولحقتها حقبة انفتاحية عظيمة؟ وهل نقيم الثورات الكبرى فى حياة الأمم بمثل هذه الخفة والبساطة؟

لقد بلغت خيانة التاريخ المصرى بكل تراثه العظيم، ببعض المثقفين ممن انقلبوا على الثورة التى أنجبتهم، إلى أن يدافعوا علانية عن الاحتلال الانجليزى لمصر لنفى مسئوليته عن التعويق المتعمد لنمو وتطور المجتمع المدنى فى بلادنا، لتثبيت فكرة ان الثورة هى التى قضت عليه!

نقول لهؤلاء، من حقكم ان تغيروا مواقفكم، بشرط ان يكون ذلك نتيجة تطورات فكرية طبيعية، تحمل فى طياتها النقد الذاتى، وتأمل تجربة الثورة فى ضوء جديد. ولكن ـ وعلى سبيل القطع ـ مما يشين أى كاتب، أن ينقلب للقيام بدور دعائى ساذج لليبرالية على الطريقة الامريكية باعتبارها هى المفتاح السحرى لكل مشكلات مصر، بل والدعوة إلى ان تكون الولايات المتحدة الامريكية هى الحكم على فشلنا أو نجاحنا فى مجال الاقتصاد، وفى مجال التطور الديمقراطى!

ولعل هذه الدعوات المنحرفة، تبرز تحت الضوء الساطع الفرق الجوهرى بين الكتاب والكتبة! ألم يتحدث جوليان بندا منذ زمن طويل عن «خيانة

الكتبة» فى معرض تشريحه لامراض المثقفين، والتى تتمثل فى تذبذبهم الفكرى وانتهازيتهم السياسية؟ غير ان ذلك لا ينبغى ان يقلقنا، سواء تعلق الامر بتقييم ثورة يوليو، أو بتشخيص الحاضر واستشراف المستقبل. فلن تبقى فاعلة سوى مواقف الكتاب الذين لم يتحولوا، ليس بسبب جمود فكرى، أو تعصب عقائدى، ولكن لانهم يؤمنون بأصالة النضال المصرى ضد التبعية والاستغلال والرجعية. واعضاء هذه الكتيبة المناضلة لن يكونوا أبدا منظرين لليأس، ولا داعين للاستسلام، ولكنهم بصمودهم أمام موجات الارهاب الفكرى والمادى، يفتحون أمام شعبنا فى ظل تراثنا الزاخر فى الوحدة الوطنية والانفتاح الفكرى، أبواب الامل فى غد مشرق سترتفع فيه رايات العقلانية، والعصرية والديمقراطية.

(٧٠)

مصر وتحديات الجمهورية الثالثة

فى الوقت الذى يطرح فيه الرئيس محمد حسنى مبارك للاستفتاء الشعبى باعتباره مرشحا لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة، بعد حصوله على موافقة غالبية اصوات اعضاء مجلس الشعب كما يقضى الدستور، من المناسب أن نلقى نظرة فاحصة على التحديات التى تواجه الجمهورية الثالثة.

لقد سبق لنا فى بداية تولى الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية فى المدة الأولى ان نشرنا مقالا فى الاهرام، قررنا فيه أن عهد الرئيس جمال عبد الناصر قام على اساس مجموعة متماسكة من القيم والتوجهات، والتى ركزت اساسا على العدالة الاجتماعية وعلى الحرية السياسية بالمفهوم الاشتراكى، وعلى التخطيط المركزى فى مجال الاقتصاد، بالاعتماد اساسا على القطاع العام لسد الاحتياجات الاساسية للشعب ولتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم جاء عهد الرئيس أنور السادات والذى قدم اطروحات مختلفة فى المجال السياسى والمجال الاقتصادى. فقد بادر الرئيس السادات بعد مرحلة تجريبية هى مرحلة المنابر، إلى تأسيس نظام للتعددية السياسية، بعد الغاء

* الاثنين: ٢٦ / ٧/ ١٩٩٣.

الاتحاد الاشتراكى العربى الذى كان هو التنظيم السياسى الواحد. وفى المجال الاقتصادى أعاد صياغة التوجهات الاقتصادية، فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى هدفت اساسا الى تقليص دور القطاع العام، وفتح المجال واسعا وعريضا امام القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية.

وتطورت التعددية السياسية، حيث شهدت البلاد نشوء احزاب سياسية متعددة كما تعمقت سياسة الانفتاح الاقتصادى، وزادت معدلات اسهام القطاع الخاص فى الناتج القومى الاجمالى. غير ان المرحلة الاخيرة من حكم الرئيس السادات شهدت توترات حادة فى المجال السياسى، أدت إلى مواجهة عنيفة بينه وبين كافة الفصائل السياسية، ترتب عليها اعتقال الغالبية العظمى من القيادات السياسية. وفى مجال الانفتاح الاقتصادى ظهر بوضوح ان الاندفاع فيه بغير ضوابط، أدى إلى شيوع نوع من الفوضى الاجتماعية، حيث تعددت حالات الفساد، والاثراء غير المشروع، وزادت الفجوة بين الاغنياء الجدد والفقراء وأعضاء الطبقة المتوسطة، مما شكل أزمة اجتماعية خانقة انتهت باغتيال الرئيس السادات بواسطة عناصر ارهابية، وتم عقب ذلك انتخاب الرئيس مبارك رئيسا للجمهورية.

الرئيس مبارك فى مواجهة الأزمة

وقد كانت اولى المهام الجسيمة التى تصدى لها الرئيس مبارك بكل اقتدار هى مواجهة الازمة السياسية وتحقيق الانفتاح السياسى المطلوب للممارسة الديمقراطية. وقد كان قرار الرئيس بالافراج عن المعتقلين من القيادات السياسية، واستقبال وفد منهم فى مقر رئاسة الجمهورية رمزا لبداية عهد جديد، يقبل بالتعددية السياسية، ويسمح للرأى الآخر بالتعبير عن نفسه بغير قيود. كما أن الرئيس تصدى للعملية الشاقة التى تتمثل فى ترشيد سياسة الانفتاح الاقتصادى، بوضع مجموعة من الضوابط الاقتصادية، التى تكفل مواصلة عمليات التنمية فى كافة المجالات.

غير انه اذا كانت هذه هى السمات البارزة للمدة الأولى التى تولى فيها الرئيس رئاسة الجمهورية، فان المدة الثانية شهدت تحديات من نوع جديد. ولا بد أولا أن نقرر أنه فى هذه المدة اتسع نطاق الممارسة الحزبية، وتشكلت احزاب سياسية جديدة، أصدرت عديدا من الصحف والمجلات. وشهدت هذه المدة حرية غير مسبوقة فى التعبير عن الرأى الآخر. وبرزت المشكلة الاقتصادية بشكل حاد، وكان على الرئيس مواجهة مطالب وشروط سياسات التكيف الاقتصادى، وتحقق المعادلة الصعبة والتى تتمثل فى ضرورة تطبيق الشروط من ناحية، ومواجهة آثارها السلبية من ناحية أخرى، وخصوصا بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

تحديات الجمهورية الثالثة

وها نحن أمام تحـديات الجمهورية الثالثة. ويمكن القول ان أبرز هذه التحديات جميعا، هو شيوع الارهاب الذى لا يستهدف فقط رموز الدولة، أو جهاز الامن، وانما يستهدف تخريب مصر، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بواسطة عصابات اجرامية تتستر بالدين والدين منها براء. وليس الارهاب المادى فقط هو التحدى، ولكن أخطر منه هو الارهاب الفكرى الذى تمارسه جماعات دينية وفصائل سياسية، تحاول باستماتة الدفاع بشكل مباشر وغير مباشر عن الارهاب، وتصطنع فى سبيل ذلك حججا دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية واهية. لقد شهدت الفترة الاخيرة سقوط عدد كبير من المثقفين الذين يدعون زورا ارتباطهم بالمثال الديمقراطى، وينادون باستعدادهم للتسامح مع خصومهم فى الرأى. فقد ثبت على سبيل القطع أن بعض رجال الدين من المحسوبين على التيار الاسلامى ينظرون

للارهاب ويصدرون من الشهادات والفتاوى، ما يبرئ ساحة الارهابيين، كما ان بعض الاحزاب السياسية، وبعض الكتاب يمارسون نوعا جديدا من الارهاب الفكرى، الذى يتجه لتكفير الخصوم، واباحة سفك دمائهم، وينزع الى رفع شعارات هدفها تدمير الدولة، والسيطرة على المجتمع المدنى.

ان التحدى الاول فى مواجهة الجمهورية الثالثة هو الارهاب صوره واشكاله القبيحة. والمهمة العاجلة امام الرئيس مبارك تتمثل فى ضرورة صياغة مجموعة متكاملة من السياسات لمواجهة الارهاب، وهذه السياسات لا ينبغى ابدا ان تقتصر على السياسة الامنية، بالرغم من اهميتها القصوى، وضرورة ان يطبق ـ فى اطارها ـ القانون فى ضوء الشرعية واحترام حقوق الانسان، ولكنها ينبغى ان تتعدى ذلك، الى المبادرة بعملية اصلاح سياسى واسعة المدى. والاصلاح السياسى ينبغى ان يرتكز على عدة دعائم أهمها: مراجعة الدستور بواسطة جمعية تأسيسية ممثلة لكافة الاتجاهات، لكفالة توسيع اطار الممارسة الديمقراطية، وجعله اكثر اتساقا مع التغيرات الكبرى التى حدثت فى البلاد واهمها التعددية السياسية، والانفتاح الاقتصادى. كما أنه لا بد من رفع القيود التى تحد من عمل الاحزاب السياسية فى ظل قانون الطوارئ، لان هذه القيود تمنع الاحزاب من الاتصال بجماهيرها، فى الوقت الذى يطلق فيه المجال، بصورة شرعية أو غير شرعية، للتيارات الدينية على اختلاف ألوانها وتوجهاتها، لكى تملأ الفضاء السياسى بأفكارها الرجعية، وشعاراتها الغوغائية، وحملاتها المسمومة ضد الدولة والمجتمع المدنى على السواء. ولا بد من سياسات ثقافية، تعيد روح الانتماء إلى أجيال الشباب المصرى الضائعة التى تشيع البلبلة الفكرية بين جنباتها، نتيجة لمحاولات عديد من الفصائل السياسية، تشويه التاريخ المصرى، وتجريح

الزعماء والقادة السياسيين، والتشكيك فى كل الانجازات الوطنية والسياسية والاجتماعية فى كل عهود التاريخ المصرى.

ولن يتحقق عودة الانتماء، بغير سياسات فعالة للتنشئة الثقافية، مبنية على قيم العقلانية والحوار والانفتاح الفكرى على العالم، وسياسات للتنشئة السياسية تقوم على أساس اشاعة الديمقراطية فى كل مؤسسات المجتمع، وسياسات اقتصادية تواجه مشكلة البطالة الحادة، وتنتشل الشباب من محيط اليأس والقنوط.

وإذا كان الاصلاح السياسى هو نقطة الانطلاق فى المرحلة المقبلة، فلا يقل عنه اهمية الاصلاح الاقتصادى الذى ينبغى ان يمارس فى ضوء مجموعة اساسية من القيم، أهمها الحفاظ على استقلال القرار الاقتصادى المصرى، ورفع معدلات الانتاجية، وزيادة كفاءة الاداء، وتحقيق التوازن الاجتماعى المطلوب بين كافة الطبقات الاجتماعية حتى نتحمل جميعا أعباد مرحلة الانتقال الصعبة، ولا يقع العبء كله على الفقراء والطبقات المتوسطة.

نحو مشروع وطنى جديد

ان ما ألحنا اليه من مبادرات سياسية مطلوبة، لايمكن لها ان تحقق الاهداف المرجوة منها، بغير صياغتها فى نسق متماسك، وفى ضوء مشروع وطنى جديد، تسهم فى صياغته بطريقة ديمقراطية كل الفصائل السياسية المؤمنة بمصر وحقها فى التقدم والانطلاق ولايمكن أن يتم هذا بغير حوار ديمقراطى منظم وواسع المدى. وفى هذا الحوار لاينبغى لحزب سياسى ايا كان، سواء كان الحزب الوطنى الديمقراطى أو غيره، ان يدعى انه يحتكر

الحقيقة، وانه الوحيد الذى يمتلك برنامجا كفيلا بتحقيق التقدم. ما نحتاجه فعلا هو ترشيد الخطاب السياسى الذى تمارسه الاحزاب، والابتعاد عن الغوغائية السياسية والتى علا صوتها فى الحقبة الاخيرة من قبل كل الاطراف.

نحن نعيش فى عالم معقد، تتشابك فيه المشكلات السياسية مع المشكلات الاقتصادية مع المشكلات الثقافية. وليست هناك حلول سهلة لكل مشكلة. ولكن هناك ـ بالقطع ـ خيارات متعددة، وبدائل متنوعة، لايمكن الاختيار الرشيد من بينها بغير حوار جاد، لا يقوم على أساس الخطابة الفارغة التى تمرسنا عليها طويلا، وانما ينهض فى ضوء المعلومات الموثقة والدراية العميقة بالتحولات العالمية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

فى المجال السياسى هناك نزوع مؤكد نحو القضاء على النظم الشمولية والسلطوية، وهى على كل حال تتساقط تباعا فى كافة القارات. واصبحت الديمقراطية بما تتضمنه من تعددية سياسية وفكرية واحترام حقوق الانسان، هى الشعارات السائدة التى تتبناها الشعوب فى كل مكان. غير انه فى هذا المجال علينا ان نحذر من محاولات بعض الدول الزعم أن هناك نظرية ديمقراطية واحدة ينبغى تطبيقها بحذافيرها فى كل مكان تقوم اساسا على الاجراءات الشكلية للديمقراطية، والتى ترتكز على الدستور واباحة تنظيم الاحزاب السياسية، واجراء الانتخابات بصورة دورية، وتداول السلطة. وذلك لان التاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر، لا بد له أن يؤثر ـ شئنا أن لم نشأ ـ على الممارسة الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، تنزع هذه الدعوات إلى

افراغ النموذج الديمقراطى من المضمون الاجتماعى، والذى يتعلق بالعدالة الاجتماعية. وليس هذا هو النموذج الذى ينبغى ان نحتذبه. ومن هنا سيقع على عاتقنا فى الحوار الديمقراطى الذى نتحدث عنه، عبء اقامة التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

واذا اضفنا إلى ذلك أن الدعاية العالمية لاهمية تطبيق حقوق الانسان، تتجاهل التطبيق الانتقائى لقيم حقوق الانسان بواسطة الدول العظمى، وتجاهلها لخرق هذه الحقوق حفاظا على مصالحها فى بعض المناطق، ومن ابرزها البوسنة والهرسك والصومال، لادركنا انه ينبغى ان نركز على ضرورة التطبيق المنهجى لحقوق الانسان فى كل الحالات وبغير استثناء. كما أن حقوق الانسان تواجه مشكلة الدفع بالخصوصية الثقافية التى تثيرها بعض الانظمة الشمولية والسلطوية وخصوصا فى العالم الثالث. ولا بد لنا ان نؤكد انه لا ينبغى ان يكون هناك تناقض بين عالمية حقوق الانسان والخصوصيات الثقافية. فالخصوصية الثقافية ليست جوهرا ثابتا لايتغير ولكنها ينبغى أن تتفاعل مع التغيرات فى القيم والاتجاهات على المستوى العالمى، من خلال حوار فعال بين الحضارات المختلفة، فى ضوء ضرورة اعلاء قيمة احترام الشخصية الانسانية، ورفع القيود عنها، حتى تمارس حقها فى الحرية والابداع.

ونحن نجابه فى مجال العلاقات الدولية بمتغير جديد، هو بروز ما يطلق عليه «حق التدخل» فى الشئون الداخلية للدول، سواء لاسباب أمنية أو لاسباب انسانية. ولابد ان يتصدى الحوار الديمقراطى لهذه القضية، لأن الاستقلال الوطنى الذى ناضلت من أجله أجيال وأجيال من فئات الشعب المصرى يمكن ان يكون معرضا لخطر مؤكد، لو استقر حق التدخل كمبدأ

من مبادئ ما يطلق عليه الشرعية الدولية، والتى تطبق فى الوقت الراهن بطريقة انتقائية فجة والعالم ـ بالاضافة إلى كل ذلك ـ يتحول تحولات عميقة فى ضوء كونية اقتصادية شاملة، ستؤثر تأثيرا بالغا على حرية الحركة الاقتصادية للدول فى العالم الثالث. ومن هنا ينبغى ان نطرح السؤال: كيف سنجابه هذا المتغير الجديد؟ ولو القينا النظر على النظم السياسية فى العالم المتقدم، لادركنا انها تواجه مشكلة اساسية فى ممارسة الحكم، نتيجة لتعقد المجتمع المعاصر، وصعوبة اتخاذ القرار فى وضع يتسم بعدم التأكد من شكل التفاعلات فى المدى القصير والمتوسط ومن هنا برزت الحاجة إلى ترشيد عملية صنع القرار، والاستعانة بمناهج البحوث المستقبلية، لرسم صورة مرغوبة للمجتمع، ووضع السياسات الكفيلة بتحقيقها. وتزداد حاجتنا فى مصر إلى تدعيم عملية صنع القرار، بتوسيع اطار المشاركة السياسية، ودعم المؤسسات العلمية العاملة فى هذا المجال، من خلال توفير المعلومات الاساسية لكل ما يطلبها فى اطار اطلاق حرية الحصول على المعلومات، وهو الشرط الجوهرى لاى مشاركة فعالة فى اتخاذ القرار.

ومن ناحية أخرى، اذا تحولنا الى الاطار الاقليمى، فسنجابه بمشكلة التشرذم العربى بعد حرب الخليج، وأهمية المصالحة العربية، واستيعاب العراق مرة أخرى فى النظام الاقليمى العربى، بشرط تعهده القاطع بعدم العدوان. غير انه أهم من ذلك كله، السعى المنظم لخلق مبادرة عربية، تتم من خلال حوار عربى واسع، نستطيع من خلالها كنظام اقليمى عربى ان نتفاوض مع الكتل الاقليمية العالمية، فى عالم سينقسم الى تكتلات اقليمية، وهذه المبادرة العربية لا بد ان تدلى برأيها فى كيفية تحقيق السلام العالمى، وحل الصراعات الدولية، والحد من التسلح، واتجاهات التنمية واسقاط

الديون عن العالم الثالث، واخيرا اهمية ممارسة حوار الحضارات فى ضوء مبادئ التسامح الثقافى، بدلا من حرب الحضارات التى تدعو لاشعالها بعض الاصوات العنصرية فى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

وتبقى جهودنا على المستوى المحلى فى مختلف ميادين التنمية. مصر فى حاجة إلى مشروع وطنى متكامل، يضع عينه على المستقبل، فى ضوء تشخيص مشكلات الحاضر، ومواجهتها بشكل حاسم. مشروع يحقق لمصر ـ من خلال جهود النخبة والجماهير ـ الانطلاق الى آفاق القرن الحادى والعشرين.

(٧١)

عشرون عاما على
حـرب أكتوبـر ١٩٧٣
تحدى المستحيل

هل حقا مرت عشرون عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؟ ما أسرع ما يمضى الزمن! غير ان مرور الزمن لايمكن ان يضيع دلالة هذا الحدث التاريخى الذى قلب الموازين ليس على مستوى الشرق الاوسط فقط، بل على نطاق العالم كله على اتساعه.

وبداية يمكن القول ان اسرائيل قد أساءت قراءة هزيمة يونيو ١٩٦٧، وعجزت عن فهم التاريخ الفريد للشعب المصرى. وبالرغم من انه عقب توقف اطلاق النار مباشرة، كانت هناك علامات واضحة الدلالة على ان القوات المسلحة المصرية لن تسلم ابدا بأن الهزيمة هى النهاية، ووراءهاالشعب الذى رفض الهزيمة وتظاهر بالملايين مطالبا الرئيس جمال عبد الناصر بالبقاء فى موقعه. وابرز هذه العلامات هى معركة رأس العش

* الجمعة: ٨ / ١٠ / ١٩٩٣.

والتى استطاعت فيها قوة مصرية صغيرة العدد ان توقف الانتشار الاسرائيلى فى منطقة قناة السويس، واغراق السفينة الحربية الاسرائيلية ايلات بصاروخ بحرى، وهو ما اصبح فى ذاته علامة على التحول فى استراتيجية الحرب البحرية.

ثملت اسرائيل بخمر النصر، وعكف العلماء الاجتماعيون الاسرائيليون عل صياغة نظريات تهدف الى تشوية الشخصية العربية وتؤكد ان هزيمة يونيو هى فصل الختام بالنسبة للقوة العربية، بل واكثر من ذلك بالغ احدهم وهو الباحث شاؤول فريد لاندر فى كتابه الصادر بالفرنسية «تأملات فى مستقبل اسرائيل» وقرر ان العرب تحولوا الى جثة هامدة، وان اسرائيل تستطيع ان تقطع فى الجسد العربى كما تشاء، آمنة من أى رد فعل. ومن ناحية أخرى ساد ادراك جامد لدى المخططين الاستراتيجيين الاسرائيليين بأن مصر لن تتجاسر لا هى ولا أى دولة عربية اخرى على شن حرب على اسرائيل.

حرب الاستنزاف المجيدة

ولم تتوان القيادات السياسية المصرية عقب اعلان الهزيمة مباشرة، وبعدما كل ما صاحبها من محاكمات عسكرية ومظاهرات شعبية، وما احدثته من جراح عميقة فى الكبرياء الوطنى، عن اعادة بناء القوات المسلحة المصرية وفق نظام صارم، وفى ضوء قواعد جديدة. اتخذ القرار واشرف على تنفيذه بنفسه لدرجة الالمام بالنشاط اليومى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر، وقام بالدور الاساسى فى التنفيذ الفريق اول محمد فوزى ومعه نخبة من افضل ضباط القوات المسلحة.

وسرعان ما شنت حرب الاستنزاف والتى يعتبرها المؤرخون العسكريون الاسرائيليون حربا مصرية اسرائيلية قائمة بذاتها، فى سلسلة الحروب الاسرائيلية العربية.

لقد كانت هذه الحرب، هى المقدمة الضرورية لحرب اكتوبر ١٩٧٣، فمن خلال معاركها تخضب المقاتلون المصريون بالدم، واستردوا ثقتهم، واعادوا الاحترام الى شرفهم العسكرى الذى استبيح نتيجة الاخطاء الجسيمة فى عملية اتخاذ القرار السياسى، واوجه التقصير الفاضحة فى اعداد الدولة للحرب، وعدم كفاءة القيادات العسكرية فى ادارة الحرب. حرب الاستنزاف ملحمة بطوليه للقوات المسلحة من جانب، وللشعب من جانب آخر. فقد وقف الشعب فى منطقة القناة وراء قواته المسلحة بالدعم والتأييد والاسناد. ومن هنا فحين يحاول بعض الكتاب ـ نتيجة لغلبة التحيز والاهواء على رؤيتهم ـ ان يصوروا حرب الاستنزاف بأنها كانت خسارة خالصة، ولم تدفع المجهود الحربى الى الامام، فانهم فى الواقع يجافون الحقيقة، ويتجاهلون حتميتها وضرورتها كمقدمة اساسية لشن حرب التحرير.

القرار التاريخى

برحيل جمال عبد الناصر وتولى الرئيس انور السادات مسئولية رئاسة الجمهورية انتقل اليه العبء الثقيل، المتمثل فى استكمال بناء القوات المسلحة، واتخاذ قرار الحرب فى الوقت المناسب، والحقيقة ان الكثيرين ومنهم مواطنون مصريون شككوا فى قدرة مصر على شن الحرب وهؤلاء سواء كانوا من الاجانب او من المصريين انفسهم قد اساءوا قراءة التاريخ المصرى. وهذا التاريخ تبرز فيه ظاهرتان اساسيتان: قيم الحركة الوطنية المصرية فى النضال ضد الاحتلال، والتقاليد الرفيعة للعسكرية المصرية فى الذود عن حياض الوطن، والاستشهاد فى سبيل الدفاع عن ترابه المقدس، ولم يكن يستطيع انور السادات، وهو ابن الحركة الوطنية المصرية، ان يتجاهل قراءة

التاريخ المصرى، ولا ان يصم آذانه عن سماع هدير الشعب الذى تظاهر اكثر من مرة مطالبا بالقتال، وبالبدء فى معركة التحرير. لقد استمع السادات الى نداء الشعب، وأعد البلاد بدأب وصبر وحنكة سياسية، وتخطيط متقن، انتظارا للحظة المناسبة. وفى السادس من اكتوبر ١٩٧٣ اصدر الرئيس قراره التاريخى بالعبور، وانطلقت قوات مصر المسلحة لتبدأ معركة من أمجد معاركها العسكرية، والتى تعيد الى الاذهان انجازاتها التاريخية السابقة. وسوف يقف المؤرخون فى المستقبل طويلا لتحليل هذا القرار التاريخى ـ فقد اعتبر فى وقته مغامرة غير محسوبة، من شأنها سحق القوات المسلحة المصرية فى ساعات. ولم يكن ذلك التفسير عجيبا، فقد كنا ـ فى هذا الوقت ـ نعيش عصر الخرافة الكبرى التى تزعم ان اسرائيل قوة لا تقهر، وأن ذراعها الطويلة يمكن ان تطول اى بقعة فى الوطن العربى. وذهب آخرون ـ كرد فعل مباشر لسماع النبأ ـ الى ان هذا القرار فعل من افعال اليأس اتخذ دون روية، وبغير تحسب للنتائج، وقد اثبت التاريخ ان قرار العبور كان هو القرار الصائب، والذى اتخذ فى التوقيت المناسب. ودارت المعارك الضارية، بعد ان انهدمت اسطورة خط بارليف، واشتبكت المدرعات المصرية فى معارك تصادمية بالغة الحدة والعنف مع القوات الاسرائيلية، وكبدتها خسائر جسيمة فى الارواح والمعدات. ولن تذهب من الذاكرة التاريخية للشعب المصرى صور الاسرى الاسرائيليين واعدادهم تجاوزت المئات بعد ان سقطوا فى الميدان صرعى الهزيمة.

انقلبت الموازين، واسرعت الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل لنجدة اسرائيل، بعدما تراخت فى الأيام الأولى، ظانة أن التاريخ سيعيد نفسه. وأن الهزيمة ستلحق فى ساعات بالقوات المصرى.

حرب أكتوبر فى المنظور العالمى

لم يتوقف تأثير حرب اكتوبر على تغيير الموازين فى الشرق الاوسط،

ولكنها ادت الى نتائج بالغة الاهمية على المستوى العالمى. واذا تركنا جانبا الانجازات العسكرية المصرية الباهرة، والتى أدت الى سقوط عديد من النظريات العسكرية المستقرة، واستحداث نظريات جديدة على مستوى الاستراتيجية والتكتيك، فان النتائج السياسية لا تقل اهمية عما حدث فى هذا المجال، فقد استخلصت القوى العظمى نتيجة اساسية مفادها ان دولة متوسطة القوة مثل مصر، استطاعت ان تتجاوز كل القيود التى وضعت حولها لمنعها من الحركة، ولكى يفرض عليها الاستسلام النهائى، وان تفاجئ العالم كله بشن الحرب، ضد ارادة القوى العظمى المسيطرة، استطاعت مصر بقرار تاريخى، استنهضت فيه همتها، واستعانت بترانها الوطنى الزاخر، واستلهمت تقاليد العسكرية المصرية. ان تقطع سلسلة الحتمية التاريخية، وان تقضى على واقع الاحتلال الاسرائيلى الكئيب، وان تنشئ واقعا جديدا، ادى فى النهاية الى تحرير كامل التراب الوطنى من دنس الاحتلال، ورفع العلم المصرى عاليا خفاقا فى سماء مصر الحرة المستقلة. لقد أدت حرب أكتوبر الى ان تعيد كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية النظر فى استراتيجيتها ازاء مصر والوطن العربى ككل، فقد ايقنت اسرائيل انها لم تعد فى مأمن كما كان الحال فى الماضى. وان مصر بعد ان تحررت يمكن ان تمثل خطرا داهما على الامن الاسرائيلى، وان دعاوى اسرائيل بأنها الدولة العظمى الاقليمية ليس امامها فرصة للتطبيق، وان ايديولوجية اسرائيل الكبرى آن لها ان تنحسر ويعاد صياغتها فى ضوء الواقع الجديد.

تحت ضغط النتائج العسكرية لحرب اكتوبر، قبلت اسرائيل فى اتفاقيات كامب دافيد ان تنسحب من كامل التراب المصرى، ما عدا طابا التى

ماطلت فى تسليمها، الى أن انتزعتها مصر نتيجة جهود ابنائها الخلاقة فى عملية التحكيم الشاقة. واكثر من ذلك، وجدت اسرائيل ان عقد معاهدة سلام مع مصر هو الحد الادنى الذى يضمن الامن القومى الاسرائيلى وبتوقيع معاهدة السلام، نشأ واقع جديد فى المنطقة بعد ان طبعت العلاقات بين مصر واسرائيل.

وبالرغم من ذلك، فان اسرائيل لم تع الدرس التاريخى من هزيمتها فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، ومارست عربدتها العسكرية بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية، والذى يمثل احتياجها لبنان المثل الصارخ على الغباء السياسى، ذلك ان اسرائيل ظنت واهمة انه بخروج مصر من ساحة المواجهة العسكرية، فان المجال سيكون مفتوحا امامها، لكى تفرض سيطرتها على باقى اجزاء الوطن العربى. وفوجئت وتواصل عمليات القمع بالمخالفة لكل القوانين والقرارات والاعراف الدولية. وظنت لفترة طويلة، انها تستطيع ان تهيمن على الضفة الغربية وغزة الى الابد، وان سياسة الضم التدريجى يمكن لها ان تؤتى ثمارها بعد حين. غير ان الانتفاضة التى قام بها الشعب الفلسطينى، والتى مارس من خلالها مقاومة الاحتلال أنشأت واقعا جديدا على مستوى المنطقة والعالم. لم تعد قضية الشعب الفلسطينى هى قضية لاجئين، ولكنها اصبحت قضية شعب يحارب حربه المشروعة من اجل تأكيد الذاتية الوطنية، وتحقيق حق تقرير المصير.

من مدريد الى غزة واريحا

وأدت تفاعلات الانتفاضة الى الضغط الشديد على اسرائيل، والتى ادركت ان الشعب الاسرائيلى نفسه ـ وعلى عكس ما تصورت ـ هو الذى

اصبح تحت الحصار. ولم يكن هناك من مفر امامها، وخصوصا بعد تغير الموازين، وبروز قضية الشعب الفلسطيني على الساحة العالمية، من ان تغير استراتيجيتها، وان تواصل ما فاتها تحقيقه بعد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

وجاءت مسيرة مدريد بكل وقائعها المعروفة، لتنشئ واقعا دوليا جديدا، يقوم على قرارات الامم المتحدة، وعلى صيغة الارض فى مقابل السلام وبالرغم من ان اسرائيل واصلت فى المفاوضات لعبتها التقليدية فى محاولة شق الصف العربى، وفى المماطلة، وفى محاولة فرض شروطها، الا ان ثبات الاطراف العربية على التمسك بالحقوق المشروعة ادى من ناحية الى اطالة أمد المفاوضات، ومن ناحية اخرى الى شيوع ادراك بأن المفاوضات وصلت الى طريق مسدود وعند هذه اللحظة فاجأ الفلسطينيون والاسرائيليون العالم كله باعلان المبادئ الذى تم التفاوض السرى عليه. واهم ما فى هذا الاعلان انه ينص على التعاون الوثيق السياسى والامنى والاقتصادى بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واخطر من ذلك انه يعلن عن مشروع للتنمية الاقليمية ستكون نواته الاساسية هى اسرائيل والفلسطينيون.

ما هو تأثير هذا الاتفاق على الامن القومى العربى؟

وما هو تأثيره على النظام الاقليمى العربى بكل مؤسساته وفى مقدمتها جامعة الدول العربية؟

وما هو تأثير السوق الشرق اوسطية على الاقتصاد العربى؟

واخطر من ذلك كله ما هو تأثير الاتفاق على الهوية العربية فى اطار واقع جديد ستوقع فيه الدول العربية اتفاقيات سلام مع اسرائيل؟

بعبارة مختصرة فان اختفاء العدو الاسرائيلى، سيحدث فى الوعى السياسى العربى زلزالا ليس اخف وقعا من الزلزال الذى احدثه اختفاء الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة. هذه هى الاسئلة التى ينبغى ان نطرحها كسياسيين ومثقفين عرب ولا ينبغى ان نقنع بطرح الاسئلة، بل على مراكز البحوث العربية ان تنشغل بدراسة وتحليل سيناريوهات المستقبل، حتى نقرر هل صحيح ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ هى نهاية الحروب فى منطقة الشرق والاوسط، ام انها كانت مجرد رمز على ما تستطيع القوة العربية الشاملة ان تفعله، اذا ما لاح الخطر، وتهدد الامن العربى؟

ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ ستظل محفورة فى الذاكرة السياسية العربية الى الابد، علامة على اصالة.

(٧٢)

الأبعاد الثقافية للحوار السياسى

لا نبالغ أدنى مبالغة لو أكدنا أن مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك بالدعوة الى حوار وطنى تشارك فيه كافة الأحزاب والقوى السياسية، يدور حول المشكلات الراهنة، داخلية وخارجية وطرق مواجهتها، من أهم المبادرات السياسية فى السنوات الأخيرة. فقد ساد تقليد سياسى مبناه أن الحكومة تصوغ السياسات العامة وتنفذها، فى حين أن المعارضة من مواقعها المتعددة سواء فى مجلس الشعب والشورى، أو من خلال صحف الأحزاب تتفرغ لنقدها. وجزء أساسى من هذا التقليد شيوع دفاع الحكومة المطلق عن سياستها صياغة وتنفيذا، وذيوع النقد المطلق للمعارضة لهذه السياسات. وبالتدريج نشأت فى المناخ السياسى المصرى نزعة استقطابية حادة، وبدت المسألة كما لو كانت مصالح مصر الاستراتيجية الكبرى، يمكن أن تضيع فى اطار الدفاع الحكومى والهجوم القادم من المعارضة.

وقد يعود هذا المناخ السياسى غير الصحى، الى أننا مازلنا فى بداية عصر التعددية السياسية، ولم تتكيف الحكومات بعد على أن الممارسة الديمقراطية

* الجمعة: ٢١ / ١ / ١٩٩٤.

تقتضى القبول بمبدأ الحوار، وقبول الرأى الآخر لو كان صحيحا، وممارسة النقد الذاتى أحيانا فيما يتعلق بجوانب القصور أو حدوث الأخطاء. كما أن المعارضة لم تتعود بعد على ممارسة خطاب نقدى معتدل، يرحب بالايجابيات فى الممارسات الحكومية، وينقد السلبيات، بدلا من انتاج خطاب سياسى يقوم على الرفض المطلق والادانة الكاملة لكل السياسات توجها وتنفيذا.

والدعوة للحوار تأتى فى لحظة حاسمة يخيم على المجتمع فيها جو الأزمة نتيجة لموجات الارهاب العشوائى الذى أثر فعلا على جهود التنمية فى ميادين مختلفة، وأبرزها فى مجال السياحة وخطورة الأزمة أنها لا تثير فقط مسألة الخسائر الاقتصادية بالرغم من جسامتها ـ بقدر ما تثير فى المقام الأول قضية المسألة الثقافية. وتعنى على وجه التحديد ذيوع وانتشار تيارات فكرية رجعية ومتخلفة، وخصوصا بين صفوف الشباب، مما يؤدى الى ترسيخ ما يطلق عليه الدكتور فؤاد زكريا ثقافة منغلقة على ذاتها، لا تصلح اطلاقا للتعامل مع الواقع، ولامع العالم المعاصر، بدلا من توسيع وتعميق الثقافة المنفتحة، التى تستند الى ايجابيات تراثنا، والى العقل النقدى الذى لا يخشى على وجه الاطلاق التفاعل مع الآخر، والحوار معه، من منطق الاقتدار والثقة بالنفس.

الحوار والخروج من الأزمة

الأزمة التى نواجهها لها أبعاد متعددة: اقتصادية، وثقافية، وسياسية. والحوار ـ فى تقديرنا ـ هو الوسيلة المثلى للخروج منها، لأنه ستجتمع فى اطاره كافة الأحزاب والقوى السياسية وممثلون للمثقفين والشخصيات العامة

فى اطار نرجو أن يكون ديمقراطيا بالكامل للتداول فى شأن مشكلاتنا وكيف نجابهها، للوصول الى نتيجة محددة وهى صياغة توجيهات عامة يتفق عليها المتحاورون، ويمارس كل طرف العمل الوطنى سواء فى الحكومة أو فى المعارضة فى اطارها.

ولو ألقينا نظرة على الممارسة السياسية فى المجتمعات المعاصرة لوجدنا أن الحوار الذى يؤدى الى الاتفاق أصبح هو الوسيلة المثلى لادارة شئون المجتمعات بطريقة عقلانية وفى اطار من الحرية الفكرية بلا قيود. ويعد هذا تطورا حاسما فى مسار طويل خاضته هذه المجتمعات وهى تجرب الوسائل المختلفة لحل الخلافات الاستراتيجية على وجه الخصوص، ونعنى بها توجهات الدولة والمجتمع.

لقد كانت المجتمعات فى الماضى تلجأ فى حل خلافاتها الى التقاليد، التى هى معين واسع يضم الخبرات المكثفة والمتراكمة للمجتمع، بما فيها من تراث يتضمن القواعد والأمثلة والمعايير التى كانت تحدد طرق حل المشكلات.

ثم فى طور آخر انتقلت ـ فى العصر الحديث ـ هذه المجتمعات من الاعتماد على التقاليد الى الاعتماد على العلم. وذلك أنه فى فترة ما تم تقديس العلم واعتباره هو الوسيلة المثلى لحل المشكلات، لأن احكامه تقوم على الملاحظة والتجريب، ومن هنا فالحلول التى يقترحها عادة ما تتطابق مع المعطيات الموضوعية.

غير أنه ثبت من الممارسة الفعلية أن العلم لايمكن أن يكون مصدرا وحيدا لإلتماس الحلول. وذلك لأن المجتمع العلمى احيانا ينقسم ازاء

مشكلة ما، وكل فريق يستند الى حجج علمية. بالاضافة الى أن اختيار البدائل، والمفاضلة بين الحلول ليس شرطا أن يعتمد على العلم فقط، لأنه تتداخل متغيرات سياسية وثقافية واقتصادية شتى فى علمية تفاعل معقدة، تجعل عملية الاختيار امام صانع القرار ليست هينة ولا ميسورة. ومن هنا أهمية الحوار المفتوح الذى يمكن أن يؤدى الى الاتفاق. لأنه فى هذا الحوار يمكن أن تستعرض كافة وجهات النظر، وتحلل كل الموضوعات محل الخلاف، وحينئذ يمكن الوصول الى حلول يوافق عليها الجميع. غير أن هذا التطور يتعلق فى الواقع بالمجتمعات الغربية المتقدمة حيث فقدت التقاليد تأثيرها القديم على الناس وعلى عقائدهم واسلوب حياتهم، ولم تعد للعلم السلطة القديمة التى كان يتمتع بها، وزال الايمان بمبادئه المطلقة التى أسست على عقيدة التقدم المطرد، وخصوصا بعدما ظهر سوء استخدام العلم سواء من جانب السلطة أو من قبل العلماء أنفسهم. وهكذا اهتمت هذه المجتمعات بتنمية اسلوب الحوار، بل أن بعض العلماء الاجتماعيين تفرغوا فى السنوات الأخيرة ـ فى اطار الفكر الغربى ـ لصياغة نظرية كاملة عن الحوار فى المجتمع بكل أبعاده، من أبرزهم الفيلسوف الألمانى الشهير هايرماسى، والذى اخرج مجلدا ضخما من جزءين موضوعه «نظرية الفعل التواصلى». الا أن هذا يتعلق بالمجتمعات الغربية فما هو الوضع بالنسبة للمجتمع العربى؟

يمكن القول بأن الوضع مختلف الى حد كبير. فهناك فى الوقت الراهن نزعة متزايدة لاعادة الاعتبار الى التقاليد مهما كان قدمها، ومحاولة الاعتماد عليها لالتماس الحلول للمشكلات الراهنة، بالرغم من اختلاف السياق التاريخى. ويترجم هذا التيار عن نفسه فى بعض الفصائل الدينية التى

تذيع قراءات مشوهة للنصوص الدينية فى اطار فكرى مغلق، ينزع الى التقوقع حول الذات، والانفصال عن العالم المعاصر.

كما أنه فى المجتمع العربى لم يتم استثمار العلم بالقدر الكافى كأساس لصياغة القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هنا يمكن القول أن الاشكالية الكبرى التى لابد للحوار أن يتصدى لها، هى كيف يمكن التعامل الحى الخلاق مع التقاليد، ليس باعتبارها المصدر الوحيد لالتماس الحلول، ولكن من خلال تطوير مناهج الاستفادة منها، مادامت اصبحت مصدرا من مصادر تشكيل الوعى الاجتماعى، ومن هنا لايمكن لنا أن نتجاهلها كلية، وتصبح مهمتنا الأساسية ادراجها فى اطار منظومة متكاملة من الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى صياغة الحلول المناسبة.

أما العلم فأنه يحتاج الى نظرية اجتماعية شاملة، ترسخ قيمته فى المجتمع، وتعيد النظر فى الاستثمارات الضئيلة التى تخصص له، وتصوغ من السياسات العلمية ما هو كفيل بجعله قوة دافعة لحل مشكلات التنمية ومجابهة قضية الارتفاع بمستوى حياة البشر. ولانتحدث عن العلم هنا من زاوية التقديس الذى مارسته ـ وأخطأت فى ذلك ولاشك ـ المجتمعات الغربية، ولكن على أساس ان كثيرا من مشكلاتنا لايمكن التصدى لها بغير اصطناع المنهج العلمى، والاعتماد على نتائج ونظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة.

منهجية الحوار

ولابد لنا فى النهاية أن نشير الى أن أى حوار منتج وفعال لابد له أن يعتمد على ثلاثة أسس رئيسية.

الأساس الأول ان الغرض من الحوار أن يتم التوصل الى اتفاق من خلال المناقشة الجماعية النقدية، من خلال طرح البدائل المختلفة لحل المشكلات المعروضة للوصول الى حلول أقرب ما تكون الى الصحة.

الأساس الثانى: هو الثقة التى ينبغى أن تتوافر بين اطراف الحوار. ويمكن القول ان اجتماع الأطراف فى حد ذاته للمناقشة الجماعية يمكن أن يولد شعورا متبادلا بالثقة، لأنه يعنى أن كل المشكلات قابلة للنقاش ومهما كان الشعور المتبادل بالثقة ضعيفا فى البداية، الا أنه ينبغى الحفاظ عليه، والا تفرق الناس بددا. وتعرضت العلاقات فيما بينهم الى الفوضى. هذه الثقة المتبادلة مطلوبة، لأنها هى أساس تجدد الحوار واستمراره. الاساس الثالث هو ضرورة ممارسة التفكير العقلانى، بإعتبار أن العقل وهو محك الحكم على الأشياء. وهذه الممارسة العقلية تفترض مجموعة من الشروط المسبقة لعل أهمها حق المتحاورين فى العلم بالوقائع بدون تحفظ، وتوافر المعرفة الحقيقية بحقيقة صراع الاراء والمصالح. لأنه فى ضوء تحديد خريطة الصراع الفكرى، والتعرف الدقيق على المصالح المتعارضة يمكن الكشف عن الاتفاق الممكن وراء واجهة الاختلافات التى قد يبدو لأول وهلة أنه لايمكن حلها.

ومن ضمانات نجاح الحوار الا يشعر أى طرف أنه معرض لقمع من الداخل أو الخارج، حتى يتاح له التعبيربحرية عن ارائه.

لا أكون مبالغا اذا قلت، انه فى ضوء البحث الذى أشرفت عليه، والذى قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، فى اللقاءات المطولة التى عقدناها مع الاحزاب والقوى السياسية، هناك روح مصرية جديدة، ترنو

الى الحوار على أساس انه انطلاقة جادة للعمل الوطنى المصرى، يتم من خلاله اطلاق الطاقات الخلاقة للاحزاب والقوى السياسية سعيا وراء صياغة اجماع وطنى على مشكلات مصر وضرورة التصدى الجماعى لحلها. ولايمكن لذلك ان يتم بغير تحدى تيارات الرجعية الفكرية، ومنازلة نزعات الانهزامية السياسية التى تنزع للتشاؤم التاريخى، ومواجهة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية، فى ضوء اعتبارات العدالة الاجتماعية والحرية الانسانية.

(٧٣)

الأفق الاستراتيجى للحوار الوطنى والاستعداد للقرن الحادى والعشرين

قررنا فى مقال سابق أننا «لانبالغ أدنى مبالغة لو أكدنا أن مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك بالدعوة الى حوار وطنى تشارك فيه كافة الأحزاب والقوى السياسية، يدور حول المشكلات الراهنة، داخلية وخارجية وطرق مواجهتها من أهم المبادرات السياسية فى السنوات الأخيرة. فقد ساد تقليد سياسى مبناه ان الحكومة تصوغ السياسات العامة وتنفذها، فى حين أن المعارضة من مواقعها المتعددة سواء فى مجلس الشعب أو الشورى، أو من خلال صحف الأحزاب تتفرغ لنقدها. وجزء أساسى من هذا التقليد شيوع دفاع الحكومة المطلق عن سياساتها صياغة وتنفيذا، وذيوع النقد المطلق للمعارضة لهذه السياسات. وبالتدريج نشأت فى المناخ السياسى المصرى نزعة استقطابية حادة، وبدت المسألة كما لو كانت مصالح مصر الاستراتيجية الكبرى، يمكن ان تضيع فى اطار الدفاع الحكومى والهجوم

* الجمعة: ١٥/ ٤/ ١٩٩٤.

القادم من المعارضة» (راجع: السيد يسين الأبعاد الثقافية للحوار السياسى، جريدة الأهرام، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٩٤)

• وتقديرا من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهمية القصوى للحوار الوطنى قام بلسلسة بحوث متكاملة لبلورة القضايا الاجرائية والموضوعية للحوار من خلال دراسة شاملة للنخبة.

الأفق الاستراتيجى للحوار

نتيجة لتحليل خطاب السلطة فيما يتعلق بالحوار: اجراءاته، وقضاياه والنتائج التى سيتمخض عنها، وبعد تأمل عميق لمحاضر المقابلات التى أجريناها مع الأحزاب والقوى السياسية، يمكن القول أن التركيز من قبل كافة الأطراف كان على قضايا الحاضر. وفى حين أن الرئيس فى طرحه حرص على التأكيد على ضرورة طرح كافة القضايا بدون استثناء، وضرورة التعرض للقضايا الاقتصادية وغيرها، فإن الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها ركزت تركيزا شديدا على قضايا الاصلاح السياسى، إلا أنه يمكن القول أن رسم صورة لمستقبل مصر تقوم على التكامل من ناحية بين الجوانب المادية والثقافية وعلى الوضع فى الاعتبار المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية مازال غائبا فى كل الطروحات الموجودة، سواء صدرت من قبل السلطة، أو من قبل الأحزاب والقوى السياسية.

الحوار والمشروع الحضارى

وفى تقديرنا أن الحوار الوطنى فرصة نادرة لطرح قضية مصر فى المستقبل ونعرف جميعا انه يتردد فى الأدبيات السياسية المصرية منذ سنوات حاجتنا الى صياغة مشروع حضارى، يعبئ طاقات الأمة، ويحفز همم المواطنين ويجمعهم حول هدف قومى محدد. ولاقت هذه الدعوة رفضا صريحا أو ضمنيا من قبل النخبة الحاكمة، على أساس أن هذه الدعوة هى محض

دعوة إيديولوجية، تفتقر الى المضمون المحدد ـ وعلى أساس أن تعريف هذه النخبة الاجرائى للمشروع الحضارى يتمثل فى الواقع فى انجاز الاصلاح الاقتصادى فى مناخ من الاستقرار السياسى.

غير أن آراء أخرى رأت أن فى هذا التعريف الاجرائى قصورا شديدا فى فهم فكرة المشروع الحضارى. ولكن لو تأملنا حصاد هذه المناقشة بموضوعية، لاكتشفنا أن دعاة المشروع الحضارى فشلوا فى تقديم تعريف محدد متفق عليه لمضمونه. وكان هذا طبيعيا بطبيعة اختلاف التوجهات السياسية لدعاته، فبعضهم يركز على ان مصر أولا، ومن ثم فالمشروع ينبغى ان يركز على الهموم المصرية سواء تعلق الأمر بمواجهة المشكلة السكانية أو تحقيق التقدم التكنولوجى، أو صياغة سياسات عامة تحقق العدالة الاجتماعية فى مناخ من الحرية السياسية والبعض الآخر لا يرى فرصته لنجاح أى مشروع حضارى إلا فى اطار عربى أوسع، ومن هنا أهمية الربط بين مستقبل مصر ومستقبل الوطن العربى. وفريق ثالث يركز على قطع روابط التبعية مع العالم الرأسمالى وتأكيد ضرورات التنمية المستقلة.

* وهكذا يمكن القول أنه فى مقابل الرفض الصريح أو المضمر من قبل النخبة الحاكمة لفكرة المشروع الحضارى نجد من ناحية اخرى عدم اتفاق واضح بين دعاة المشروع الحضارى ترى هل هناك فرصة لصياغة تعريف للمشروع الحضارى توافق عليه النخبة الحاكمة ودعاة هذا المشروع فى نفس الوقت؟

فى تقديرى هناك تعريف ـ قد يكون عاما ـ ولكنه يصلح تماما لو حددنا مضمونه بدقة، ليكون أساسا للاتفاق، ليس ذلك فقط، بل اننا

نقترح أن يكون هذا التعريف هو نقطة انطلاق الحوار الوطنى، لأننا نتحدث فى الواقع ـ لاعن قضايا تفصيلية أيا كانت أهميتها وسواء كانت سياسية أو اقتصادية ولكننا نتحدث عن مصالح مصر الاستراتيجية الكبرى.

الاستعداد للقرن الحادى والعشرين

* المشروع الحضارى الذى نقترح أن يكون هو نقطة التركيز فى الحوار الوطنى هو ببساطة السياسات المترابطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاعلامية والأمنية التى ينبغى ان تصاغ بشكل منهجى منسق، وبناء على قاعدة حديثة من البيانات والمعلومات الموثقة لاعداد مصر للاستعداد للقرن الحادى والعشرين.

ويقوم هذا التعريف على فكرة، هناك اتفاق عالمى بشأنها، وهى أن العالم ـ بشرقه وغربه ـ يصفى حسابات القرن العشرين، وهى تصفيات ـ للأسف الشديد ـ تتسم بالبربرية فى بعض الاحيان كما نشاهد فى الحروب الاهلية والعرقية، ويستعد ثقافيا وعلميا وتكنولوجيا وقبل ذلك سياسيا للقرن الحادى والعشرين.

وهذه الفكرة تنهض على أساس توقع مدروس مفاده أن القرن الحادى والعشرين بحكم تعمق الثورة العلمية والتكنولوجية من ناحية وانهيار الشيوعية من ناحية أخرى، وأزمة الدولة القومية من ناحية ثالثة، وظهور التكتلات الاقليمية الكبرى، فى ظل ثورة اتصالات كونية لا سابقة لها فى التاريخ البشرى، ستكون ممارسات الدول فيه بل وسلوكيات البشر مختلفة بصورة جذرية عن هذه الممارسات والسلوكيات فى القرن العشرين.

ولعل هذا هو الذى دفع المؤرخ الشهير بول كيندى صاحب الكتاب الذى أحدث ضجة فى العالم «صعود وسقوط الدول العظمى» الى ان ينتقل بنشاطه العلمى الى ميادين لم يسبق له كمؤرخ ان تصدى لها من قبل ويظهر ذلك فى كتابه الجديد المثير «الاستعداد للقرن الحادى والعشرين».

* وباستعراض هذا الكتاب الهام لبول كيندى يمكن القول انه ليس فى وسع أى دولة تسعى لأن تكون لها مكانة فى القرن الحادى والعشرين أن تتجاهل ضرورة اجراء حوار وطنى ديمقراطى واسع يركز على مشكلات بشرية فى القرن الحادى والعشرين من ناحية وعلى القوى الفاعلة فى النظام الدولى من ناحية أخرى، وقد قدم بول كيندى لمشروعه الفكرى الجديد حقيقة منهجية هامة، وضع فيها المشكلة وضعا صحيحا فقد قرر ان «الأرض تواجه اليوم انفجارا سكانيا ليس فى المجتمعات المتقدمة فى شمال وغرب أوروبا ولكن فى المجتمعات التى يضربها الفقر فى أفريقيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط وفى الصين والهند حيث يعنى الانفجار السكانى بلايين البشر وليس الملايين منهم» ويضيف «وفى الوقت نفسه تشهد انفجارا معرفيا فى حقول شتى من التكنولوجيا والانتاج لكن تأثير كل من الانفجارين يفوق تأثيرهما فيما مضى ويلمسه الناس بصورة أسرع وعلى نطاق واسع»

غير أن هذه الحقائق تحتاج لإدراكها الى وعى سياسى من قبل النخب الحاكمة، ولذلك يقرر كيندى «ومع أن حفنة فقط من زعماء العالم السياسيين ـ ان وجدت ـ تتمتع برغبة مواجهة الحقيقة، فإن الاختيار

الأعظم الذى يتحتم على المجتمع البشرى البت فيه وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين، يكمن فى كيفية تسخير «قوى التكنولوجيا» لتلبية احتياجات «قوى السكان». غير أن هذه الصياغة العامة لاتكفى، لأن هناك أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية قد تعوق تطبيق الحلول الناجعة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجى ذلك أن عالمنا المعاصر يشهد انفجارا تكنولوجيا يعم البلدان المتقدمة اقتصاديا والتى يشهد اغلبها نموا سكانيا بطيئا وربما انخفاضا سكانيا فى حين يحدث الانفجار السكانى فى الاقطار ذات الموارد التكنولوجية والتى تملك حفنة صغيرة من العلماء والعمال المهرة، واستثمارا طفيفا فى مجالى البحث والتطوير غير أنه أهم من ذلك أن النخب الحاكمة لهذه البلاد، غالبا ما تفتقر الى الرغبة فى الاستثمار فى مجال التكنولوجيا. كما تظهر فيها تحيزات ثقافية وايديولوجية تعارض التغيير، وتكاد تتجاوز ضروب المقاومة التى شهدتها أوروبا وهى تحقق ثورتها الصناعية.

قضايا للحوار الوطنى

فى ضوء اقتراحنا أن يكون صلب الحوار مشروع متكامل لاعداد مصر للقرن الحادى والعشرين فإن اجندة الحوار لابد ان تتطرق لموضوعات لم تقترب منها السلطة أو الاحزاب السياسية ولابد أن تنطلق هذه القضايا من محاولة تحديد خيارات مصر الاستراتيجية.

من بين هذه القضايا البالغة الأهمية قضية السيادة الوطنية على إتخاذ القرار فى ظل عالم كونى متداخل، تزداد فيه ضغوط الدول العظمى، والهيئات الدولية كالبنك الدولى وغيره والشركات المتعددة الجنسية.

ـ ومن الناحية السياسية لدينا مشكلة ادارة العلاقات مع الكتل الاقليمية الكبرى فى العالم وكيفية تحييد الآثار السلبية لسياستها على الاقتصاد القومى.

ومن زاوية الأمن القومى العربى لابد ان تثير قضية العلاقات مع دول الجوار، وخصوصا ايران وتركيا، ومستقبل العلاقات مع اسرائيل بعد توقيع اتفاقيات السلام مع الأطراف العربية، وخصوصا ازاء قضيتين رئيسيتين: انفراد اسرائيل بالتسليح الذرى ورفضها وتركيا توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية فى الوقت الذى تدعو فيه الى ضبط التسلح فى المنطقة، وحظر حصول الدول العربية على السلاح المتقدم. والقضية الثانية هى التطبيع مع اسرائيل مخاطره وفوائده وحدوده. وهى مسألة محل خلاف شديد فى الفكر السياسى المصرى العربى. ولدينا أيضا موضوع السياسة التكنولوجية لمصر، بكل مشكلاتها المعقدة والتى تتمثل فى طرح تساؤلات عديدة أهمها: أى تكنولوجيا وما هى قواعد نقلها وبأى شروط والسياق الاجتماعى المواتى لنقلها، وخصوصا ما يتعلق بتحديث النظام التعليمى، وتشجيع الابداع ودعمه ويرتبط ذلك بالاختيار الاستراتيجى بين تطوير الصناعة والدخول فى العالم التكنولوجى الجديد، وبين التركيز على الزراعة، غير أن كل هذه القضايا لا ينبغى أن تصرفنا عن المشكلة الرئيسية التى أكدنا عليها مرارا، وهى أهمية صياغة سياسة ثقافية عصرية تواجه جيوش الظلام التى تريد من خلال الارهاب الوحشى الذى تمارسه جماعات اجرامية تدعى زورا وبهتانا أنتماءها الى الاسلام، أن توقف مسيرة التقدم فى بلادنا. وهذه السياسة الثقافية لابد لها ان تعرض بالتحليل النقدى الجسور

للممارسات التراثية السلبية وأن تبرز الممارسات الايجابية وان تقدم ابعد من ذلك رؤية مستنيرة لمواجهة مشكلات الحاضر وصورة مستقبلية للتفاعل مع المتغيرات العالمية التى لايمكن اطلاقا لمجتمع ما أيا كان ان ينعزل عنها. خلاصة ما نؤكد عليه هو أن مناقشة قضايا الاصلاح السياسى والاقتصادى لاينبغى أبدا أن تسبق المناقشة المنهجية للخيارات الاستراتيجية لمصر المستقبل. هنا وفى هذا المجال بالذات لابد للعقل المصرى ان يبرز قدرته على الخيال السياسى والابداع الفكرى فى ظل الالتزام القومى العربى.

(٧٤)

نلاحية التقـدم
فى العالم المعاصر

بعد اجتماع الرئيس محمد حسنى مبارك مع اعضاء لجنة الاعداد للحوار الوطنى، تعتبر عجلة الحوار قد بدأت دورانها، بعد شهور طويلة من طرح الفكرة ومناقشتها فى وسائل الاعلام، واسهام عديد من المثقفين والمفكرين بابداء وجهة نظرهم ازاء القضايا الاجرائية والموضوعية التى يثيرها الحوار.

ومنذ ان بدأت الفكرة التى طرحها الرئيس، اعتبرنا فى مركز الدراسات السياسية والاهرام، ان الدعوة لهذا الحوار حدث سياسى بارز ينبغى للمركز ان يتابعه منذ البداية، ليس بتأييد الفكرة فقط ولا بالكتابة عن مختلف جوانب الحوار ولكن أهم من ذلك باجراء سلسلة من البحوث المترابطة التى تسعى الى التعرف على اتجاهات الاحزاب والقوى السياسية ازاء الحوار وقضاياه. وقد قام المركز باجراء سلسلة من اللقاءات مع مجموعة بارزة من رجال الاحزاب والقوى السياسية وستنشر قريبا هذه الاتجاهات والآراء مع

* الجمعة: ٣ / ٦ / ١٩٩٤.

تحليل علمى لها، لكى نحدد مواطن الاتفاق والاختلاف غير أننا أردنا ـ أبعد من ذلك ـ الا نقنع بالتعرف على آراء زعماء الاحزاب السياسية، ولكن ان ننطلق من خلال استطلاع علمى للرأى لكى نستكشف آراء النخبة السياسية والفكرية والاعلامية والاكاديمية. وهكذا تم ـ بالاشتراك مع قسم الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية ـ اجراء استطلاع على عينة من النخبة حول مختلف قضايا الحوار وسننشر نتائجه فى القريب، وحصيلة كل هذه البحوث والاستطلاعات التى شارك فى الاعداد لها واجرائها مجموعة كبيرة من الخبراء والباحثين ستنشر قريبا فى كتاب حتى تكون تحت بصر اعضاء المؤتمر العام، قبل الدخول فى هذا الحوار التاريخى الذى يركز هدفه ـ كما قرر السيد الرئيس ـ على اعداد مصر لدخول القرن الحادى والعشرين، من خلال السعى لتحقيق مجموعة مترابطة من الاهداف تتمثل فى اننا «نسعى للاستقرار فى عالم يسوده الاضطراب والعنف ومنطق القوة، ونجاهد لبناء اقتصاد قوى مزدهر، فى عالم ترتفع فيه معدلات التضخم والبطالة والكساد، ونختار لانفسنا منهاجا صحيحا من التطبيق والممارسة الديمقراطية، فى عالم يدعو للدفاع عن الحريات، ويرتكب من الممارسات صباح مساء ما يناقضها ويفقد الثقة فى مصداقيتها، ونحرص على أن نعيد للانسان المصرى آمنه واستقراره، ونوفره له رزقه وقوت يومه، فى وقت تتحالف قوى غير مقدسة من الأشرار والقتلة والعملاء لضرب الانسان المصرى فى حياته ورزقه واستقراره».

قراءة للتحولات العالمية

وقد اشتمل خطاب الرئيس على قراءة ثاقبة للتحولات العالمية. ولعل من أبرز عناصر هذه القراءة أنه تتفاعل امام ابصارنا فى الوقت الراهن ـ على

المستوى العالمى ـ متغيرات معقدة ومتشابكة بعضها ينحو للتكامل والتكتل،من خلال عملية تشكل مجتمع كونى جديد يتجاوز بافاقه الحدود التقليدية للدول، ويعبر بحكم اتساع نطاقه الثقافات الانسانية المتعددة، وبعضها الآخر ينزع الى التفكيك، ونعنى تفكيك الوحدات السياسية القائمة والدول فى مقدمتها، من خلال ثورة الاعراق والقوميات، والتى تأخذ أحيانا أشكالا بالغة الوحشية مثلما يحدث فى البوسنه والهرسك.

أما العمليات التى تنحو للتكامل فهى تأخذ فى أبرز صورها ـ شكل التكتلات الاقليمية، وذلك تحت تأثير التحول الحاسم من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية. ونحن نعرف انه فى ظل سيادة الجغرافيا السياسية كان ينظر عادة الى دول الجوار باعتبارها أعداء محتملة، فى حين أنه فى ضوء اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية عادة ما ينظر الى دول الجوار باعتبارها شريكة محتملة ينبغى السعى الى التعاون معها فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم التفاعل الثقافى.

ومن ناحية أخرى ـ وفقا لقراءة استشرافية دقيقة لبنية المجتمع الكونى الجديد، فانه ينتظر العالم فى العقود القادمة ظواهر متعددة للتفكك، حيث ينتظر ـ تحت وطأة الحاجة للتعبير عن الهوية الثقافية ـ انشقاقات ودعوات للانفصال فى اطار الدول القوية القائمة، بالاضافة الى نزاعات قد تتصاعد وتأخذ شكل حروب سافرة بين بعض الدول وبعضها الآخر، أو فى أقاليم معينة.

نحن اذن نعيش فى عصر المراجعات التاريخية، سواء على مستوى الوقائع أو على الافكار. وفى حين ان المراجعة على أرض الواقع تأخذ مسارها فى

الوقت الراهن عبر ظواهر سياسية واجتماعية وثقافية شتى، فان المراجعة الفكرية تتصاعد موجاتها على أكثر من صعيد. ولايظن أحد ان سقوط الشمولية معناه ان الرأسمالية قد انتصرت انتصارها التاريخي، كما زعم فرانسيس فوكاياما وغيره من فلاسفة التاريخ الغربيين، بل ان الرأسمالية ذاتها تمر بمرحلة مراجعة شاملة للخروج من أزمتها الممتدة منذ عقود فى محاولة للتكيف الايجابى مع حقائق العالم المعاصر. ومن أبرز مظاهر هذه الازمة ما أصبح يعترف به علماء السياسة الغربيون من أن المجتمعات الليبرالية الرأسمالية المعاصرة، تأكلت قدراتها على الحكمCrisis Of governability ، مما يطلق عليه أزمة القدرة على الحكم بحكم التعقد الشديد للمشكلات الاقتصادية والسياسيه والاجتماعية، وعدم قدرة هذه المجتمعات على حل بعضها. ومن أبرز الامثلة على ذلك مشكلة البطالة فى المجتمعات الصناعية، والتى ساد بصددها يقين فى أنها غير قابلة للحل فى المدى المنظور. وحين تحاول بعض المجتمعات حلها بقرارات سياسية كما حدث فى فرنسا من محاولة خفض معدلات الاجور بالنسبة للداخلين لاول مرة فى سوق العمل، فهناك احتمال ثورة جماهير العاملين على هذه السياسة التى ترمى الى عدم المساس بقواعد توزيع الدخل الظالمة، وذلك على حساب الاجيال الجديدة. وقد ثارت فى فرنسا فعلا جماهير الطلبة وكذلك الخريجون والشباب ضد هذه السياسة، مما دفع بالحكومة تحت الضغط الى العدول عن هذه السياسة.

وفى اطار المراجعة التاريخية للافكار والحركات السياسية فى العالم الثالث، تبدو واضحة أزمة حركة عدم الانحياز، فقد قامت هذه الحركة ونشطت فى

عصر الحرب الباردة التى سادت ظاهرة الاستقطاب الايديولوجى العنيف بين الشيوعية والرأسمالية. وقد قدر لهذه الحركة أن تلعب دورا متوازنا بارزا، ومن خلال رفع صوت العالم الثالث، ومحاولة اصطناع مواقف وسطية تحاول ان تضع حدا ادنى من التوازن اللنظام العالمى.

ولكن ماهو مستقبل هذه الحركة بعد سقوط الحرب الباردة؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى أصبح يشغل العديد من بلاد العالم الثالث التى تنتمى الى حركة عدم الانحياز. وهناك خيار وحيد أمام هذه الحركة، اما ان تتجدد فكريا وسياسيا وتنظيميا واما ان تنقرض بعد أن فقدت وظائفها. وفى هذا المجال هناك اجتهادات مختلفة، مازالت محل البحث والنقاش.

ثلاثية التقدم

وفى تقديرنا أن خطاب الرئيس استطاع ان يضع يده على ثلاثية التقدم فى العالم المعاصر حين ركز على ثلاثة مقومات رئيسية لاغنى عنها لقوة الامم والاوطان وهى:

- التماسك القومى والاجتماعى.
- والقوة الاقتصادية والمادية.
- والتقدم العلمى والحضارى.

والواقع ان هذه الفقرة تعكس فهما عميقا بالغ الدقة لتغير المعادلة التقليدية لقوة الدولة فى الوقت الراهن. فى الماضى كانت القوة العسكرية القادرة على الردع لها الاسبقية فى معادلة قوة الدولة، وقد ترتبت على هذا نتائج بالغة الخطورة على التنمية الاقتصادية وخصوصا فى العالم الثالث. فقد

أدى التركيز المبالغ فيه على القوة العسكرية الى الانغماس فى شراء السلاح وتكديسه، والذى غالبا ما كان ينتفى الغرض منه سواء بعدم استخدامه، أو بحكم تقادم طرزه التكنولوجية، بحكم التقدم المذهل فى صناعة السلاح، والتى كانت تدفع بالدول إلى ان تلهث للحاق به. وهكذا اصبحت الدول فى مجال سباق التسلح تدور فى حلقة مفرغة، وتهدر بالتالى الملايين من مواردها المالية، التى لو انفقت على التنمية البشرية لغيرت جوهريا من نوعية الحياة لملايين البشر على سطح الارض.

وهكذا يمكن القول بان التركيز على التماسك القومى والاجتماعى أصبحت له الاولوية، خصوصا فى ضوء ما أشرنا اليه من بروز متغيرات متشابكة تندفع فى تفاعلاتها المعقدة فى اتجاه التفكيك. ومن هنا يمكن القول ـ بدون أدنى مبالغة ـ إنه بغير الحفاظ على التماسك القومى والاجتماعى، فإن مستقبل أى مجتمع انسانى معاصر سيكون معرضا لخطر بالغ، لأن وجوده المادى ذاته قد يتآكل مما يؤدى الى الانقراض. وها نحن نشهد تأثير الحروب الاهلية البشعة الدائرة الآن فى بعض البلاد الامريكية نتيجة لغلبة عوامل الفرقة والانقسام، على حياة البشر، حيث يتساقط كل يوم عشرات الالوف من القتلى فى صراعات أهلية مدمرة.

وهذا التماسك القومى والاجتماعى لايمكن تحقيقه إلا.. بالاعمال الدقيقة لمبدأ المواطنة بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين.

غير أن التماسك لايمكن ان يتحقق بمجرد احترام مبدأ المواطنة بل انه لايمكن ان يتجلى إلا اذا طبقت سياسات اقتصادية رشيدة من شأنها التوزيع العادل للدخل القومى. ومقتضى هذا ألا تتحمل الطبقات الفقيرة

والمتوسطة عبء التحولات الاقتصادية الضخمة التى تأخذ مجالها الآن فى عديد من الدول ، والتى تأخذ شكل التحول من التخطيط المركزى الى اقتصادالسوق.

ولابد من ان نضيف الى عوامل تحقيق التماسك، التطبيق الخلاق للديموقراطية، التى تكفل تحقيق أوسع مشاركة سياسية ممكنة فى اتخاذ القرار على المستوى الوطنى والمستوى المحلى على السواء. فاحساس المواطن انه مشارك ايجابى وفعال فى عملية صنع القرار، يجعله يتقبل السياسات التى قد تكون لها آثار سلبية فى الاجل المتوسط من أجل صنع غد أكثر اشراقا وأملا.

وليس من شك فى ان الاهتمام باحترام الخصوصيات الثقافية وعدم قمع التعبيرات المختلفة عن الهوية الثقافية من أهم عوامل تحقيق التماسك القومى والاجتماعى. ولذلك يصبح لازما رفع شعار الوحدة من خلال التنوع، وتطبيقه بصورة حقيقية وبدون قيود او حدود.

واذا انتقلنا الى المقوم الثانى وهو القوة الاقتصادية والمادية، فنحن هنا بصدد التحول الحاسم الذى حدث فى مجال سياسات الدول وفى ميدان الوعى الجماهيرى العام على السواء، انتهى عهد الشعارات الايديولوجية الزاعقة والفارغة من أى مضمون حقيقى، وسادت القناعة بأن شرعية أى نظام سياسى لابد أن ينهض اولا وقبل كل شئ على قدرته على اشباع الحاجات الاساسية للجماهير. وقد أذنت بالمغيب الاتجاهات التى كانت تدعو لمقايضة الحرية بلقمة العيش وأثبتت الخبرة التاريخية ان النظم الشمولية والسلطوية التى رفعت هذا الشعار، لم ترفعه إلا دفاعا عن الممارسات

الاستبدادية، ولصالح نخب سياسية حاكمة منحرفة، ارادت ان تستأثر بالحكم وميزاته التى لاتحدها حدود الى الابد. غير ان اشباع الحاجات الاساسية ليس سوى بعد واحد من أبعاد قوة الدولة الاقتصادية، لانه لابد ان نضيف الى ذلك أهمية رفع مستوى نوعية الحياة للجماهير، فى عالم اصبحت تشغله وتؤرقه قضية البيئة، وما تمثله من خطر دائم ليس فقط على صحة الانسان وانما على مستقبل البشرية ذاتها.

ويبقى المقوم الثالث وهو التقدم العلمى والحضارى. وفى هذا المجال يمكن القول بأن أحد مؤشرات قوة الدولة الجديدة سيكون هو الحاجة إلى التقدم العلمى فى الدولة. وذلك لاننا بكل بساطة نعيش فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية بكل ابعادها وآفاقها ووعودها من أجل حل مشكلات الانسان المعاصر. والتقدم العلمى فى حد ذاته دليل على أن المجتمع قد حسم أمره، وتخلص من أسر الفكر الخرافى الذى يسود فى المجتمعات المتخلفة، وقطع العلاقة مع الفكر الخيالى الذى ساد فى بعض المجتمعات والذى كان يبشر بخلق عوالم انسانية مثالية يختفى فيها الشر تماما من على وجه الأرض.

التقـدم العلمى يعنى تطبيق المنهج العلمى تطبيقا دقيقا لحل مشكلات المجتمع المادية والمعنوية، وهو اشارة إلى احتفال المجتمع بالعلم كقيمة اساسية فى سلم القيم السائدة فى المجتمع، واهتمامه بتوفير كافة الشروط المادية والمعنوية للباحثين العلميين حتى يتفرغوا للابداع العلمى ، والذى لايمكن ان يظن المجتمع انه مقصود لذاته، بل بغرض حل مشكلات الانسان المعاصر.

كما أن التقدم الحضارى لايمكن ان يتحقق إلا اذا تخلصت الثقافات الانسانية المعاصرة من آفة التمركز على الذات وتمجيدها، بما يتضمنه ذلك من افكار عنصرية مضمرة أهمها أن جنسا معينا أرقى من باقى الاجناس، أو أن دينا بعينه هو افضل الاديان قاطبة، أو ان ثقافة ما هى أسمى الثقافات وأعلاها قدرا، كما أن التقدم الحضارى لايمكن أن يتحقق الا اذا انتهت تماما نزعات التهوين من ثقافات الآخرين أو التعالى عليها، أو تجاهلها، أو تشويهها، أو تعمد عدم فهمها.

وفى هذا المجال، فهناك صراع بات واضحا بعد التحولات العالمية الاخيرة فى تيارين رئيسيين: التيار الاول يدعو للصراع بين الحضارات، وهو التيار العنصرى الذى يدعو الدول الغربية الى شن حروب ثقافية ضد دول العالم الثالث، وخصوصا تلك التى أخذ نجمها يسطع فى مجال الانجاز العالمى، والتيار الثانى الذى يدعو للحوار بين الحضارات، باعتبار ان هذا الحوار هو الذى سيكفل ان تنتقل الانسانية بسلام من اطار المجتمع العالمى الى اطار المجتمع الكونى الجديد. بعبارة مختصرة، يمكن القول بان تحقيق التماسك القومى والاجتماعى، وتأسيس القوة الاقتصادية والمادية وانجاز التقدم العلمى والحضارى هى ثلاثية التقدم فى المجتمع العالمى المعاصر.

(٧٥)

قراءة استشرافية
لخريطة المجتمع الكونى الجديد

ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالما جديدا يتخلق أمام أنظارنا. ويسود الاجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانقطاع الفاصلة والتى بدأ فيها تداعى النظام العالمى الثنائى القطبية. إنهار الاتحاد السوفيتى، وتفتت الكتلة الاشتراكية، وتوحدت المانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم. وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكونيةGlobalism هو المصطلح ـ الرمز الذى يشير إلى العالم الجديد الذى هو بسبيله إلى النشوء والارتقاء.

إجماع على تداعى العالم القديم، ولكن خلافات حادة حول ملامح العالم الجديد ـ وهذه الخلافات ترد الى التنوع فى نمط «قراءة» التحولات الجارية من ناحية، وإلى التضارب الشديد بين السيناريوهات المستقبلية التى يتجاسر بعض الباحثين على صياغتها.

* الجمعة: ٢/ ٩/ ١٩٩٤.

ولو تتبعنا أنماط القراءات المتعددة التى برزت على الساحة الفكرية يمكننا أن نميز بين ثلاث قراءات أساسية:

القراءة الأولى من منظور العلاقات الدولية، حيث يحاول من خلاله الباحثون استخدام مناهج وأدوات التحليل التقليدية فى تحليل التغيرات التى لحقت بنمط توازن القوى. وبعض المحاولات الابداعية هجرت هذه الأدوات التقليدية، وتبنت بعض المنهجيات الحديثة المستقاة أساسا من أدبيات حركة ما بعد الحداثة، لتلقى أضواء غير مسبوقة على مشكلات الأمن القومى.

ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات ليلوش وكاميل.

والقراءة الثانية من منظور التحليل الثقافى الذى يركز على رؤى العالم المتغيرة، على أنماط القيم، وأنماط التواصل بين المجتمعات وعمليات التفاعل بين الثقافات. ومن الأمثلة البارزة عليها كتابات جاك أتالى وصمويل هنتنجتون.

والقراءة الثالثة من منظور فلسفة التاريخ ومن أبرز الأمثلة لها كتابات بول كنيدى وفرانسيس فوكوياما.

وبالرغم من الأهمية القصوى للتحليل النقدى لانتاج الباحثين الذين تبنوا هذه القراءات المختلفة، بكل ما تحفل به من أفكار ثرية، إلا أننا نعتقد أن جهدا أساسيا ينبغى أن يبذل بداية للتعرف على الملامح الأساسية لخريطة المجتمع الكونى الجديد، قبل الانغماس فى مناقشة وتحليل بعض الظواهر السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ويلفت النظر بشدة فى هذا المجال أن مراكز التفكير الاستراتيجى العالمى التى كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية وإلى حد ما الاتحاد السوفيتى قبل انهياره، قد انتقلت إلى اليابان. أليس هذا مؤشرا إضافيا لصعود نجم اليابان فى سلم القوى فى النظام العالمى؟ وليس معنى ذلك أن مراكز التفكير الغربية قد كفت عن العمل، أو توقفت بابحاثها عن التأثير فى الفكر العالمى، ولكننا نقصد أن مركز القيادة الفكرية قد انتقل من خلال استراتيجية عملية يابانية مدروسة من واشنطن ولندن وباريس وبون إلى طوكيو.

كيف حدث هذا التحول؟ هذا سؤال هام. وتبدأ القصة بمبادرة قام بها معهد نومورا الياباني لكى يشكل جبهة علمية أطلق عليها «نادى طوكيو للدراسات الكونية» تضم أربعة مراكز بحوث غربية شهيرة وهى:

معهد بروكنجز الأمريكى، ومعهد العلاقات الدولية الفرنسى، ومعهد تشاتهام هاوس الانجليزى، ومعهد الدراسات الاقتصادية الألمانى. هؤلاء هم الأعضاء الرئيسيون الذين تصدر المنشورات البحثية بأسمائهم بالاضافة إلى اكثر من احد عشر مركزا آسيويا يقومون بأدوار ثانوية.

من خلال اجتماعات دورية بين أعضاء النادى، تصاغ تقارير دورية عن حالة الاقتصاد العالمى وآفاق تطوره، ومشكلات العلاقات الدولية بكل أبعادها. وهكذا تحولت أنظار الباحثين إلى طوكيو لمتابعة هذه الدراسات الاستشرافية بالغة الأهمية، والتى هى فى الواقع نواة فكر استراتيجى عالمى جديد، يتفاعل فيه الفكر الغربى مع الفكر الياباني الاستراتيجى الذى يطمح إلى السيطرة على الاتجاهات الاستراتيجية البازغة.

غير أن هذه الجبهة العلمية، التى أراد منها اليابانيون الاحتكاك المباشر والتفاعل الوثيق مع أبرز المراكز الاستراتيجية فى العالم الغربى، لا تتعارض مع حرص اليابانيين على صياغة تصوراتهم الاستراتيجية عن العالم من خلال قراءة يابانية خالصة.

وإذا كنا قد درجنا فى العالم الثالث عموما ـ وفى العالم العربى خصوصا ـ على أن نجعل قبلتنا فى مجال متابعة الفكر الاستراتيجى العالمى مراكز البحث الغربية، فإنه قد آن الآوان لكى نولى عقولنا تجاه آسيا، وأن نركز بالذات على اليابان. ولعل هذا الاعتبار هو الذى جعلنا فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية نقوم ببحث شامل عن عمليات التكامل الآسيوى، لكى تنفذ من خلال مباحثه المتعددة فى السياسة والامن والاقتصاد والثقافة، إلى هذه المنطقة الزاخرة بالحيوية والانطلاق، كمحاولة لخلق التوازن فى اهتماماتنا البحثية التى ركزت تركيزا شديدا فى الماضى على اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بناء النظام الكونى الجديد

تتميز اليابان بتعدد المؤسسات البحثية وبتنوع أشكالها، وبالاختلافات الواضحة فى الوظائف التى تقوم بها. وقد كان يمكن لليابان أن تقنع «بنادى طوكيو للدراسات الكونية» الذى أشرنا إليه، وإلى دوره فى إبداع الفكر الاستراتيجى الجديد. ولكن بالاضافة إليه تشكلت لجنة بعنوان «اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة» وقد أصدرت هذه اللجنة عام ١٩٩٢ كتابا بالغ الأهمية بعنوان «إعادة بناء نظام كونى جديد: ما بعد إدارة الأزمة». وهذه اللجنة تضم فى عضويتها أعضاء بارزين

من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وماليزيا ونيجيريا والهند والمانيا والصين بالاضافة إلى باحثين بارزين ويبدو الاختلاف بين «نادى طوكيو للدراسات الكونية» وبين هذه اللجنة فى أن النادى تقوم عضويته على أساس مراكز الأبحاث، فى حين أن اللجنة تقوم عضويتها على أساس الباحثين الافراد الذين قد لا ينتمون إلى مركز بحثى محدد. وهكذا تتسع الدائرة ولا يقتصر الابداع الاستراتيجى على حلقة ضيقة من المراكز، وإنما تتسع لتشمل المجتمع العلمى العالمى.

استطاعت هذه اللجنة فى تقريرها أن ترسم خريطة واضحة المعالم ببنية المجتمع الكونى الجديد، وكذلك رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا المجتمع.

والخريطة الكونية المرسومة فى التقرير تقوم على ركائز ثلاث رئيسية: المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى والفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى، وبنية المجتمع الكونى البازغ.

ونظرا للأهمية القصوى لهذا التقرير نقدم عرضا وجيزا لأبرز الأفكار التى تضمنها.

أولا: المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى

يعرض التقرير عشرة مؤشرات متغيرة للمجتمع الكونى ـ لن يتسع المقام للتفصيل فى كل منها ـ ولذلك نقنع بمجرد الاشارة إلى أبرز الأفكار المتعلق بكل مؤشر.

١ ـ انهيار الايديولوجية: الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية الأطراف: بعد نهاية الاستقطاب الايديولوجى الحاد بين الرأسمالية والشيوعية يمكن

القول بأن الأعوام الماضية شهدت إنهيارا سريعا فى التركيز على الايديولوجية فى المجتمع الكونى. وبالرغم من أن أنماطا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر فى القيام بأدوار إيديولوجية، إلا أنها لن تكون هى العوامل التصادمية الرئيسية فى المجتمع العالمى.

وقد أدى انهيار الايديولوجية والذى حدث نتيجة انهيار الاقتصاديات المخططة إلى تغيرين بنيويين رئيسيين: الأول منهما فى مجال نماذج الشرق والغرب، والشمال والجنوب والتى بنى عليها العالم فى العقود الماضية، فإن الشرق أصبح مجموعة من الأقطار التى تسعى للحصول على رأس المال والتكنولوجيا من دول الغرب وهكذا أصبح «الشرق شبيها بالجنوب» فى سعيه لموارد التمويل العالمية. ولأن العوامل الاقتصادية فى المجتمع العالمى أصبحت لها أهمية متزايدة، فإن المجتمع الكونى سيتشكل من بنية أساسية تضم «الشمال» و «جنوبا» جديدا سيضم «الشرق» القديم. وهذه البنية تغطى مجمل المجتمع العالمى، وتتضمن عملية إعادة بناء وتنمية لما يمكن أن يطلق عليه «الجنوب الجديد» وهذه الشراكة الجديدة بين الشمال والغرب، يمكن أن يطلق عليها الشراكة الكونية Global Partenership.

والتغير البنيوى الثانى سيبدو فى إزدياد المكونات التنافسية بين الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوروبى، واليابان، وستكون العلاقة مزيجا من التنافس والاعتماد الاقتصادى المتبادل فى نفس الوقت. والعلاقة بين هذين المتغيرين البنيويين ونعنى الشراكة الكونية والمنافسة الثلاثية ستتسم إلى حد كبير بكونها مباراة صفوية بمعنى أن مكسب طرف ما هو خسارة للطرف الآخر.

وهناك ثلاثة سيناريوهات لشكل هذه العلاقة المعقدة، فقد تحل هذه المنافسة الضارية من خلال حلول سلمية، أو قد ينجم عنها انقسامات تقليدية وثقافية بين الشرق والغرب، أو قد يحدث تقارب بين الاتحاد الأوروبى واليابانى.

٢ ـ المؤشر الثانى هو بزوغ سوق كونية اقتصادية.

٣ ـ المؤشر الثالث هو زيادة تعقيد البعد العسكرى.

٤ ـ المؤشر الرابع يتعلق بالديمقراطية من ناحية تزايد أشكالها والاختلافات بينها وضعف قواعدها وخصوصا فى العالم الثالث وفى الدول الاشتراكية السابقة، مما قد يفتح الباب أمام صور من القومية المتطرفة.

٥ ـ المؤشر الخامس هو التعددية الثقافية. والتى قد تأخذ أشكالا عدة من المقاومة ضد موجات الكونية الثقافية التى تنزع إلى توحيد أساليب الحياة فى العالم.

٦ ـ المؤشر السادس يتعلق بصعود قيم حقوق الانسان والديمقراطية والبيئة. وفى هذا المجال إذا كانت هذه القيم تبدو أساسية فى المجتمعات الشمالية المتقدمة، فإنها قد لا تكون لها الأولوية فى بلاد العالم الثالث، أو فى البلاد الاشتراكية السابقة، التى تجابه مشكلات حادة، أهمها مسألة «تكامل الدولة» والتى قد تجعل هذه القيم المنشودة لا يكون لها الاسبقية.

٧ ـ المؤشر السابع هو السيادة البازغة للطبقة الوسطى فى المجتمع الكونى.

ويتعلق هذا المؤشر بالتوقع المستقبلى لنمو حجم ودور الطبقة الوسطى فى البلاد النامية، للسير على نفس خط التطور الذى شهدته الطبقة الوسطى

فى البلاد الصناعية فى الخمسينيات والستينات. وإذا كان بعض اعضاء هذه الطبقة فى البلاد النامية قد يكونون من أنصار الخصوصية الثقافية، إلا أن بعض عناصرها الأخرى التى تتبنى رؤى عالمية سيكون لها دور بارز فى إدامة الصلة بين المجتمعات القومية والمجتمع الكونى الجديد.

٨ ـ المؤشر الثامن يتعلق بتوقع حركات كبرى للسكان فى العالم. وهذه الحركات ستتم نتيجة ظروف متعددة.

وهذه الحركات ستنطلق عبر ثلاثة روافد أساسية:

من الجنوب إلى الشمال ومن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية إلى الدول الغربية والحركة الثالثة من الأقطار التى تشهد كوارث كالمجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، والتخريب البيئى إلى الأقطار المجاورة.

وقد يترتب على ذلك تصاعد موجات العنف القبلية والاثنية. وإذا وضعنا هذه الروافد الثلاثة لحركات السكان متجاورة، فمعنى ذلك أننا سنشهد فى العقود القادمة، أكبر تحركات للسكان منذ إنشاء الدول الحديثة.

٩ ـ المؤشر التاسع هو كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا سيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الايديولوجية هما المحركان الأساسيان للمجتمع الكونى. ونتيجة لثورة الاتصالات أصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف أنحاء العالم. غير أنه فى مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول إلى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدى ذلك ـ فى بعض جوانبه ـ إلى الصراع مع كونية العلم.

١٠ ـ المؤشر العاشر والأخير يتعلق بالزيادة الدرامية فى الأنشطة الدولية غير المشروعة، وأبرزها السوق السوداء فى السلاح، والتجارة غير المشروعة فى الأسلحة الذرية التكتيكية. وتجارة المخدرات وبالاضافة إلى ذلك احتمال زيادة معدلات الارهاب.

ثانيا: الفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى

ستتعدد الفواعل فى المجتمع الكونى. فهى لن تقتصر على الدولة التى ستلحق بوظائفها تغيرات جوهرية فقط، ولكن سيضاف إليها المنظمات الاقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكونية والنخبة العابرة للقوميات، والجماعات الاثنية والأديان، ووسائل الاعلام الكونية.

ولو اقتصرنا ـ نظرا لضيق المجال ـ على الدولة لقلنا إنها ستظل فاعلا رئيسيا فى العقود القادمة بالرغم من بروز دور الشركات دولية النشاط وغيرها من المنظمات الدولية، والاقليمية. غير أن وظائف الدولة سيطرأ عليها نتيجة عوامل متعددة، بعضها سيؤدى إلى اضعاف دور الدولة فى بعض الميادين وبعضها الآخر سيؤدى إلى تقوية دورها. وكل ذلك سيتم فى إطار تطور تدريجى ومستمر يجعل الدول المعاصرة تتبنى صيغة الديمقراطية البرلمانية. وهناك إتفاق على أنه بغض النظر عن الفروق بين الدول، فإن وظائف الدولة ستقوى فى عدد من الميادين أهمها:

ـ قيادة التطور فى مجال التكنولوجيا رفيعة المتسوى.

ـ حماية الصناعات القائمة المعرضة للانهيار.

ـ السيطرة على حركة الهجرة والمهاجرين.

ـ القيام بوظائف الرفاهية العامة فى البلاد النامية.

ومن ناحية أخرى ستضعف وظائف الدولة نتيجة العديد من العوامل أهمها:

ـ النزوع الواسع لاقتصاديات السوق والانتقال من دولة الرفاهية إلى مجتمع الرفاهية.

ـ لامركزية وظائف الحكومة.

ـ تفويض السلطة للمؤسسات الدولية والاقليمية.

ـ زيادة المكونات الدولية فى إدارة الدول.

ـ إرتفاع نسبة التمويل الخارجى وتأثيره على الميزانيات القديمة.

ـ الحركة العالمية للناس والمعلومات.

ويمكن القول بأن فصلا هاما من فصول الرؤية المستقبلية لدور الدولة فى التنمية، يتعلق بتغير مكونات قوة الدول. ذلك أن المعادلات التقليدية لقوة الدولة سيطرأ عليها تغيرات جوهرية فى الفترة القادمة. وإذا كان المكون العسكرى ستظل له أهمية فى المستقبل، فإن مكون السلاح الذرى سيكون أقل أهمية. وهناك إتفاق عام على أن الاقتصاد سيكون أقل أهمية. وهناك إتفاق عام على أن الاقتصاد سيكون هو المكون الأساسى للقوة فى العقود القادمة. وستصبح العوامل التالية هى العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية.

ـ العلم والتكنولوجيا.

ـ السياسة الاقتصادية.

ـ القدرات الادارية.

ـ التنظيم الاجتماعى.

ـ التعليم.

وذلك فى الوقت الذى ستنخفض فيه قيمة الموارد الطبيعية والأرض كأساس للقوة الاقتصادية.

وينبغى أن نؤكد أن الثقافة ستصبح من بين أهم مصادر القوة فى عصر المعلومات، وستصبح الثقافة المتطورة القادرة على التعامل بحساسية فائقة مع متغيرات العصر من بين مصادر القوة للنفوذ القومى. ولسنا فى حاجة إلى الاشارة إلى التطورات المشهودة الراهنة والمتعلقة بالانتقال من عهد الجغرافيا السياسية التى كانت تقليديا تنحو إلى أن تعتبر دول الجوار أعداء محتملين إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية، التى تقوم أساسا على التعاون والتحالف بين الدول والتى تأخذ الآن شكل تتابع التكتلات الاقليمية. وهكذا يمكن القول بأن القول الفصل فى دور الدولة يتلخص فى الانتقال من النموذج التقليدى الذى كان سائدا فى عصر الاستقطاب الايديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، والذى كان يتشبث من ناحية بالتدخل الشامل للدولة فى كل مجالات الاقتصاد تخطيطا وترك العملية الاقتصادية لقوى السوق.

الصورة المستقبلية لدور الدولة ستكون أكثر تعقيدا من هذه النماذج التقليدية، حيث سيختلط التخطيط سواء مورس بصورة صريحة أو ضمنية مع ممارسة الحرية الاقتصادية، لأننا سنعيش فى القرن الحادى والعشرين عصر التفاعل الوثيق بين السياسى والاقتصادى والثقافى.

ثالثا: المجتمع الكونى البازغ

١ ـ ستتشكل هذه البنية فى ضوء العلاقة الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية، حيث ستصبح الواقعية هى المفهوم الرئيسى السائد فى الحقبة القادمة وستتحول العلاقة بين الشمال والجنوب إلى شراكة كونية، كما أنه ستسود علاقات التعايش والمنافسة والتعاون بين الأطراف الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان. والعلاقات الديناميكية بين الشراكة الكونية والعلاقات الثلاثية ستقوى من نزعة التكتلات الاقليمية فى العقود القادمة.

٢ ـ ظهور نظم تتمحور حول موضوعات خاصة:

ستنشأ نظم فرعية تركز على موضوع معين، مثل نظام التمويل الخاص بالسوق الاقتصادية الكونية، بغض النظر عن العوامل الأخرى مثل البعد العسكرى، أو العلم والتكنولوجيا، أو الاعتبارات البيئية. كما أن البعد العسكرى سيشكل أيضا نظامه الخاص.

وتشتت هذه النظم وعدم التأليف بينها فى منظومة واحدة سيجعل إدارة المجتمع الكونى عملية بالغة الصعوبة.

٣ ـ النظم الكونية والنظم الاقليمية:

لابد من إيجاد صيغ للتنسيق بين النظم الاقليمية والتى ستنشأ أساسا حول محور إجراءات بناء الثقة، أو التكامل الاقتصادى بين النظم الكونية. وربما تدور أشد المعارك ضراوة حول التجارة.

٤ ـ الواحدية القطبية فى مواجهة التعددية القطبية :

النظم الكونية التى تدور حول موضوع محدد ستنقسم إلى إتجاهين: بعضها سيوجه إلى أبنية واحدية القطبية، والأخرى ستدور حول نظم متعددة القطبية.

والنظم الواحدية القطبية ستتعلق بالجوانب العسكرية والمالية. الجوانب العسكرية سيبرز فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الواحد الذى يمتلك قدرة عسكرية فائقة، فى حين أن الجوانب المالية من المحتمل أن تكون اليابان فى العقود القادمة هى قطبها الواحد.

ومن ناحية أخرى هناك ميادين ستكون التعددية القطبية هى المسيطرة عليها، كالنظام السياسى على سبيل المثال، والذى سيعالج موضوعات مثل حقوق الانسان، والارهاب، والمخدرات، وحركات السكان الجماعية والنزاعات الاقليمية. عدة دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والمانيا واليابان والمملكة المتحدة سيكون لها الصوت الأعلى فى هذه الميادين، أكثر من غيرها من الدول.

وبحسب الموضوعات التى ستناقش فإن دولا أخرى سيكون لها دور فى مجال استشارتها لوضع حلول، ومثالها الهند، وأندونيسيا، والبرازيل والمكسيك ونيجيريا ومصر.

وبعد، هذه الخطوط العريضة لخريطة المجتمع الكونى الجديد، كما يستشرفها تقرير اللجنة اليابانية للنظام الكونى ما بعد الحرب الباردة، قنعنا بعرضها فى إيجاز شديد لمجرد الاشارة إلى أهمية متابعة الفكر الاستراتيجى

العالمى الجديد فى نطاقه ومصادره المستحدثة ونعنى اليابان على وجه الخصوص.

وإذا كانت اليابان قد استقر وضعها منذ عقود بإعتبارها عملاقا اقتصاديا، فإنها بسبيلها الآن من خلال دروب شتى لتصبح قوة سياسية عظمى، وهى بهذا الوصف لابد أن يكون لها مدرستها الاستراتيجية المستقلة التى تعكس تفكيرها فى خريطة العالم المقبلة والقوى التى ستتحكم فيها، ومحاولة توقع التطورات القادمة من خلال صياغة السيناريوهات المختلفة، التى هى الأساس الذى يبنى عليه صانع القرار رؤيته للحاضر واستشرافه للمستقبل.

* **المؤلف:**

ـ مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ـ أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ـ مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤)

ـ صدر له عديد من الكتب أهمها: أسس البحث الاجتماعى (١٩٦٣)، التحليل الاجتماعى للادب (١٩٧٣)، الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر (١٩٧٣)، تحليل مضمون الفكر القومى (١٩٨٢) بالانجليزية، الدول الغنية والدول الفقيرة فى الوطن العربى ١٩٨٥، والبيروقراطية المصرية (١٩٨٨)، مصر بين الأزمة والنهضة (١٩٩٠)

كتب صدرت للمؤلف

١ ـ أسس البحث الاجتماعى (بالاشتراك) القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٣.

٢ ـ دراسات فى السلوك الاجرامى ومعاملة المذنبين، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٣.

٣ ـ التحليل الاجتماعى للأدب، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠. (الطبعة الثانية) بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢.

٤ ـ الصهيونية والعنصرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٥ ـ السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة نقدية للدفاع الاجتماعى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٣.

٦ ـ الشخصية العربية، بين صورة الذات ومفهوم الآخر، بيروت: دار التنوير، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، الطبعة الثالثة ١٩٨٣.

٧ ـ اتجاهات الرأى العام العربى إزاء قضية الوحدة (بالاشتراك)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٨ ـ تحليل مضمون الفكر القومى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٨.

٩ ـ الدول الغنية والدول الفقيرة (باللغة الانجليزية)، محرر بالاشتراك، دار نشر وستفيو، ١٩٨٠.

١٠ ـ البيروقراطية فى مصر (باللغة الانجليزية) بالاشتراك، دار نشر جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨.

١١ ـ مصر بين الأزمة والنهضة، يوميات باحث مصرى، القاهرة: كتاب الاقتصادى، عام ١٩٩٠.